الجهود الكندية لعودة العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية العربية المتحدة وأستراليا ١٩٥٨- ١٩٥٩م

د. أحمد محمد عبد المعز محمد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب-

جامعة المنيا.

drahmed_ez@yahoo.com

drahmed.ezz@mu.edu.eg

الملخص:

شكلت الجهود الكندية لعودة العلاقات الدبلوماسية بين ج.ع.م "مصر" وأستراليا في الفترة ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩، نقطة مضيئة في سبيل معالجة أزمة قطع مصر للعلاقات الدبلوماسية مع أستراليا في ٦ نوفمبر ١٩٥٦، نتيجة موقف أستراليا من العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وعلى الرغم من رعاية كندا للمصالح الأسترالية في القاهرة منذ نوفمبر ١٩٥٦، إلا أن وفاة السفير الكندي في القاهرة "هربرت نورمان Herbert Norman " في أبريل ١٩٥٧، وعدم إعطاء السفير الكندي اللاحق "رونالد ماكدونيل Macdonnell Ronald " معالجة الأزمة القدر الكافي من الاهتمام، أدى لتأخير بدء تلك الجهود حتى نهاية فبراير ١٩٥٨، بعد أن وافقت أستراليا على البدء فيها.

إذ اقترحت السفارة الكندية على حكومة ج.ع.م في مارس ١٩٥٨ تعيين مسئول أسترالي في القاهرة كخطوة أولى في سبيل عودة العلاقات، تلتها خطوات أخرى لمعالجة مختلف المسائل العالقة بين الدولتين، وعلى رأسها المطالبة بإلغاء الأمر العسكري ٥ ب لسنة ١٩٥٦، وترحيل النصب التذكاري الأسترالي من بورسعيد، وصولًا لإجراء السفير الكندي في القاهرة اتصالات مع رئاسة الجمهورية لعودة العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا، وقد برزت آنذاك الحكومة الكندية وسفيرها في القاهرة "أرنولد سميث Smith Arnold" كحلقة وصل جادة وذات فائدة في تقريب وجهات النظر بين القاهرة وكانبيرا، مستفيدة من مع شعور حكومتي أستراليا و ج.ع.م بفوائد معالجة الأزمة، لتتوج تلك الجهود بإعلان عودة العلاقات الدبلوماسية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٩، وقد تم اختيارها لتكون نهاية لفترة الدراسة.

واستقت الدراسة محتواها من الوثائق الحكومية ذات الصلة بالدول المشاركة في الأحداث، وفي مقدمتها وثائق وزارات الخارجية المصرية والأسترالية والكندية والبريطانية، ووثائق الأمم المتحدة ومنشورات حكومية رسمية، وأرشيفات صحفية متنوعة.

ويتقدم الباحث بالشكر إلى السيد السفير الأسترالي الأسبق بالقاهرة د. روبرت بوكر Robert Bowker (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، لما أرسله من وثائق وزارة الشئون الخارجية والتجارة الأسترالية غير المنشورة، والمجلدات الوثائقية المتعلقة بالموضوع.

الكلمات المفتاحية:

مصر، أستراليا، كندا، أزمة السويس ١٩٥٦، علاقات دبلوماسية، ١٩٥٨-١٩٥٩ .

The Canadian efforts to restore the diplomatic relationships between the United Arab Republic (UAR.) and Australia (1958 - 1959)

Dr. Ahmed Mohamed Abd El-Moez Mohamed
Lecturer of Modern and Contemporary History,
Faculty of Arts, Minia University.
drahmed_ez@yahoo.com , drahmed.ezz@mu.edu.eg

Abstract:

The Canadian efforts to restore diplomatic relationships between the UAR. "Egypt" and Australia in the period between 1958 and 1959 constituted a bright spot in order to address the crisis of the Egyptian severance of diplomatic relationships with Australia on November 6, 1956, as a result of Australia's position on the Suez Crisis-the tripartite aggression in 1956. Despite of the Canadian sponsorship of Australian interests in Cairo since November 1956, the death of the Canadian ambassador in Cairo, "Herbert Norman" in April 1957, in addition to the failure of the subsequent Canadian ambassador, "Ronald Macdonnell", to give sufficient attention to handle the crisis, led to a delay of the beginning of those efforts until the end of February 1958, after Australia agreed to start them. Meanwhile, the Canadian embassy suggested to the government of the UAR. in March 1958 to appoint an Australian official in Cairo as a first step towards restoring the diplomatic relationships, followed by other steps to address the various outstanding issues between the two countries, foremost of which was the demand for the abolition of Military Order 5B of 1956, and the deportation of the Australian Anzac War Memorial from Port Said, up to the contact of the Canadian ambassador in Cairo with the Presidency of the UAR to restore the diplomatic relationships with Australia. At that time, the Canadian government and its ambassador in Cairo, "Arnold Smith," emerged as a serious and useful link in converging views between Cairo and Canberra, taking advantage of the feeling and appreciation of The governments of Australia and the UAR of the benefits of addressing the crisis, which culminated in the announcement of the return of diplomatic relationships on October 19, 1959, which was chosen as the end of the current study. The study drew its content from the governmental documents of the countries which had involved in the events, foremost of which are the documents of the Egyptian, Australian, Canadian and British ministries of foreign affairs in addition to the documents of the United Nations, other official governmental publications, and various press archives.

The researcher thanks the former Australian ambassador in Cairo, Dr. Robert Bowker (2005-2008), for his submission of unpublished documents and related documentary volumes of the Australian Department of Foreign Affairs and Trade.

Keywords: Suez Crisis 1956, Egypt, Australia, Canada, Diplomatic Relations, 1958-1959.

أعلن الرئيس "جمال عبدالناصر"[١] تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية في ٢٦ يوليو ١٩٥٦[٢]، على أن تخصص العائدات لبناء السد العالي بأسوان[٣]، وقد حظيت القناة بمكانة مهمة لدى أستراليا، حيث كانت الشريان الرئيس لتجارتها مع أوروبا[٤]؛ خلافًا لأهميتها لكندا، والتي كان موقفها ودودًا من قضية التأميم[٥]، إلا أن رئيس الوزراء الأسترالي "روبرت منزيس Robert Gordon Menzies"[٦] أظهر عدم تفهم للمشاعر القومية المصرية في بناء السد العالي، وعدم اكتراث بالمزايا التي وفرتها القناة لأستراليا، ملتزمًا بتشكيل سياسته على أساس وجهة النظر البريطانية لعلاقاتها مع مصر[٧].

وأثناء إعلان التأميم كان "منزيس" في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية، وتم اقتراح عقد مؤتمر دولي في لندن من ثمانية عشر دولة في أغسطس ١٩٥٦، للنظر في مستقبل القناة، ليعود "منزيس" مباشرة إلى لندن[٨]، وتم اختياره ليرأس اللجنة الخماسية التي أرسلت إلى القاهرة نيابة عن دول المؤتمر، مع وزراء خارجية إيران وإثيوبيا والسويد ومساعد وزير الخارجية الأمريكي[٩]، وجدير بالذكر أن كندا وإن لم تُدعَ لمؤتمر لندن إلا أنها أيدت نتائجه، كما رحب وزير الخارجية الكندي "ليستر بيرسونLester B. Pearson "[١٠] بموافقة "عبدالناصر" على لقاء اللجنة الخماسية[١١]، وطالبه بقبول مقترحات لجنة "منزيس"، وأنها لا تؤيد "انفراد" مصر بإدارة قناة السويس[١٢]، وبالفعل وصل "منزيس" إلى القاهرة في ٣سبتمبر، وعقد عدة لقاءات معه استمرت حتى ٩ سبتمبر[١٣]، حيث قدم طلبًا بإنشاء هيئة دولية لإدارة القناة، وهو ما تم رفضه[١٤].

وما أن بدأ العدوان الثلاثي[١٥] حتى أعلن "منزيس" في خطابه أمام مجلس النواب الأسترالي في الأول من نوفمبر دعمه لمشاركة المملكة المتحدة في العدوان[١٦]، خلافًا لموقف كندا التي رفضت المعالجة العسكرية للأزمة، وفضلت اتباع الطرق السلمية[١٧]، ورغم أن مندوب المملكة المتحدة في مجلس الأمن حاول التنسيق مع مندوبي كندا واستراليا معًا كدولتي كومنولث[١٨] بالمجلس[١٩]، إلا أن المندوب الأسترالي فقط الذي أعلن معارضته لأي قرار يدين العدوان[٢٠]، وأشار إلى أن إظهار مصر بأنها ضحية للعدوان أمر غير مبرر نظرًا لتأميمها للقناة[٢١]، وهو ما أيده "منزيس" وعمل على اقناع الولايات المتحدة الأمريكية به[٢٢] بناءً على طلب حكومة المملكة المتحدة[٢٣].

ويُلاحظ أنّ موقف "منزيس" لم يكن مطابقًا لرأي وزير الشئون الخارجية الأسترالي "ريتشارد كاسيRichard Casey "[٢٤] ومجلس وزراءه[٢٥]، الذي رفض استخدام القوة في معالجة الأزمة، وهو

ما أيده الرأي العام الأسترالي[٢٦]، إلا أن "منزيس" اتخذ موقفه وفقًا لرؤيته بأن أستراليا والمملكة المتحدة من أفراد عائلة واحدة تابعين للتاج البريطاني[٢٧].

قبول كندا رعاية المصالح الأسترالية في مصر، نوفمبر ١٩٥٦:

كان من الطبيعي أن يلقي تأييد أستراليا للعدوان الثلاثي بظلاله على العلاقات الدبلوماسية المصرية الأسترالية، مع تصويت الوفد الأسترالي في الجلسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة ضد قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار والانسحاب[٢٨]، وبعد أن قطعت مصر لعلاقاتها الدبلوماسية مع المملكة المتحدة في ١ نوفمبر، والتي بدورها كلفت سويسرا برعاية مصالحها[٢٩] في القاهرة[٣٠].

ليبدوا في الأفق أن الخطوة القادمة هي قطع العلاقات مع أستراليا، ما أوجد أرضًا خصبة للشائعات حول وضع الجالية الأسترالية في مصر[٣١]، التي صدر بشأنها **الأمر العسكري ٥ ب لسنة ١٩٥٦** في الخامس من نوفمبر ١٩٥٦، والذي بمقتضاه صُنف المواطنون الأستراليون على أنهم **مواطنين أعداء**، حيث أن المعاملة التي تُمنح لمواطني العدو (فرنسا والمملكة المتحدة) تنطبق عليهم[٣٢]، مع وضع الأموال والممتلكات الأسترالية تحت الحراسة[٣٣].

وعلى الرغم من ذلك لم يخضع جميع المواطنين الأستراليين للأمر ٥ ب، فقد استثني الرعايا الأستراليين من العمال أو الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الأكثر من العمال بشرط أن يكونوا موجودين في مصر، على ألا يستخدم الأستراليون ممتلكاتهم المحجوزة ويتم تكليف من ينوب للتصرف نيابة عنهم وإدارة ممتلكاتهم، إلا أن هذا التشريع لم ينص على اعتقال المواطنين الأستراليين أو على أي تقييد لحركتهم[٣٤].

وفي اليوم التالي مباشرة ٦ نوفمبر ١٩٥٦، حدث ما تم توقعه بإعلان مصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع أستراليا[٣٥] ابتداءً من الساعة الثانية عشر بعد ظهر نفس اليوم[٣٦]، وقد أرسلت وزارة الخارجية للوزارات المعنية مبررات قطع العلاقات[٣٧]، ليبدأ بحث أستراليا عن دولة ترعى مصالحها في القاهرة، وقد تم الاستقرار في ٧ نوفمبر على اختيار كندا، على الرغم من صعوبة استمرار رعاية السفارة الكندية لفترة طويلة، لقلة موظفيها، وقلة خبرتهم في رعاية المصالح، حيث أن تلك كانت المرة الأولى التي يطلب فيها من كندا رعاية مصالح دولة أخرى[٣٨].

وقد وافق مجلس الوزراء الكندي على الطلب الأسترالي، لكنه اقترح أن تفكر أستراليا لاحقًا في مطالبة حكومة أخرى للقيام بمهمة رعاية المصالح لفترة طويلة، إلا إذا كانت أستراليا لديها قناعة أن

كندا أفضل خيار لها[٣٩]، مؤكدًا استعداد كندا لتقديم المساعدة العاجلة، وتحمل جميع مسؤولياتها[٤٠]، لتطمئنها أستراليا بأن عدد جاليتها في مصر لا يزيد عن ٣٠ أسترالي[٤١]، وأعلنت الدولتان بعدها بأن السفارة الكندية في القاهرة سترعى المصالح الأسترالية، وستقوم بجميع الترتيبات المتعلقة بترحيل البعثة الأسترالية[٤٢] من القاهرة[٤٣]، بمجرد أن تقدم الحكومة المصرية التسهيلات لذلك، لتعرب أستراليا عن تقديرها للتجاوب "السخي" من الحكومة الكندية[٤٤].

على الرغم من أن كندا كانت ترغب بلعب دور محايد فقد كان وزير خارجيتها "ليستر بيرسون" هو مقدم القرار الذي وافقت عليه الأمم المتحدة بإنشاء قوة طوارئ دولية حلت مع انسحاب القوات المعتدية من بورسعيد[٤٥]، كما كان قائد تلك القوات كندي الجنسية[٤٦]، على الرغم من شكوك "الرئيس عبدالناصر" بأن كندا تعمل لصالح القوى المعتدية[٤٧].

وعلى جانب آخر، لم يتناول "الرئيس عبدالناصر" أزمة قطع العلاقات مع أستراليا بأي ذكر في الفترة من نوفمبر حتى نهاية ديسمبر ١٩٥٦، نظرًا لانشغاله بأمور العدوان[٤٨]، كما بدى "منزيس" غير مُقدر لقطع العلاقات التقدير الكافي، فلم يذكر الأزمة في خطبه مثلًا التي تلت قطع العلاقات[٤٩]، أو مذكراته، مما دل على المستوى المنخفض الذي أولاه لتلك الأزمة[٥٠].

وتمحور جهد السفارة الكندية في القاهرة خلال الفترة التي أعقبت قطع العلاقات حتى نهاية عام ١٩٥٧ في رعاية مصالح المواطنين الأستراليين سواء الباقيين في مصر، أو العابرين لحدودها[٥١]، كما حظى التفكير في عودة العلاقات الدبلوماسية المصرية الأسترالية باهتمام خاص في كندا –دون القيام بجهود ملموسة في ذلك المضمار–، ففي فبراير ١٩٥٧ أبلغت الحكومة الكندية السلطات الأسترالية بأنه تم النظر في المملكة المتحدة في عودة العلاقات الدبلوماسية البريطانية مع مصر، وأن مصر تدرس أيضًا امكانية استئناف العلاقات، واستفسرت كندا عما إذا كانت أستراليا تفكر في عودة لعلاقاتها هي الأخرى[٥٢].

إلا أن "روبرت منزيس" بدى غير مهتم بتحسين تلك العلاقات، حيث عاد وأشار في ٨ أبريل ١٩٥٧ إلى أن تأميم قناة السويس كان أمرًا غير قانوني[٥٣]، ولم يغير إعلان الحكومة المصرية اعادة افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية الدولية بدءًا من ١٠ أبريل ١٩٥٧[٥٤] من الموقف الأسترالي، حتى وإن كانت الخارجية البريطانية قد طمأنتها بأن تعامل السلطات المصرية أفضل ما يكون مع الرعايا الأجانب[٥٥].

كما أكدت السفارة الكندية في القاهرة –على الرغم من ظروف السفارة آنذاك بعد انتحار السفير هربرت نورمانHerbert Norman [٥٦]– بأنها لم تتلق أي شكوى من الأستراليين العابرين للقناة بعد اعادة فتحها[٥٧]، بالإضافة إلى أن وزارة الداخلية المصرية في ٢٦ يونيو أشارت لسماحها للأستراليين من ركاب البواخر المارة بالموانئ المصرية بزيارتها دون قيود[٥٨].

جهود السفير الكندي رونالد ماكدونيل لتعيين مسئول أسترالي في القاهرة:

أرادت كندا الاطمئنان أن لدى أستراليا، التي ترعى مصالحها في القاهرة، رغبة حقيقية في عودة العلاقات الدبلوماسية قبل الإقدام على أي جهود لعودة تلك العلاقات، خلافا لما تم عرضه من ظروف مرت بها السفارة الكندية مثل وفاة سفيرها في أبريل ١٩٥٧، إلى أن بدأت الحكومة الأسترالية طوال النصف الثاني من عام ١٩٥٧ في دراسة إمكانية إعادة فتح مفوضيتها في القاهرة، وإن كانت قد استبعدت قيام كندا بإحداث أي تقارب مع مصر، بدعوى أن كندا لم تظهر الاهتمام الكافي في معالجة المسائل العالقة بين الطرفين.

وقد دفع أستراليا للاهتمام بالأمر أن تجارتها عادت لتمر عبر القناة مرة أخرى، وكان لديها رغبة لمتابعة عمل القناة ومستقبلها عن كثب، مع توقعها بأن المنطقة ستبقى نقطة محورية في صراع الحرب الباردة، ورأت أن مكاسبها من إعادة العلاقات ستكون أكبر مما ستجنيه مصر، وتوقعت ترحيب المملكة المتحدة بتلك الخطوة، لإمكانية تزويدها بمعلومات أكثر دقة من التي تحصل عليها عن الوضع في مصر، لذا رأت أستراليا ضرورة أن تتخلى عن حقيقة أن مصر هي من قطعت العلاقات كعقبة في سبيل إقدام أستراليا على عودتها[٥٩]، حتى لا تجعل من الشرق الأوسط ساحة فارغة أمام السوفييت، وبدأت تعتقد أن "عبدالناصر" نفسه يريد استئناف العلاقات الطبيعية معها، خوفًا من الانجراف في الاعتماد فقط على الكتلة السوفيتية، ليمنح نفسه مزيدًا من حرية التصرف بتقاربه مع أستراليا بوصفها ممثلًا للكتلة الغربية، لتحقيق أقصى نفع لبلاده في حال مجابهة أي من الجانبين بالاستفادة من الجانب الآخر[٦٠].

إلا أن أستراليا استبعدت تحقيق السفارة الكندية لأي تقارب بين الجانبين أكثر مما بذلوه من جهود لرفع إجراءات الحراسة عن أموال الرعايا الاستراليين[٦١]، لاسيما وأن الحكومة الكندية نصحت في أكتوبر ١٩٥٧ نظيرتها الأسترالية، بالتواصل المباشر مع مسئولي الحكومة المصرية[٦٢]، وفي الوقت نفسه أخذت كندا في ترغيب الحكومة الأسترالية بفوائدها من عودة المفوضية الأسترالية في

القاهرة للعمل تعزيزًا لتمثيل الكومنولث في "أهم بلدان الشرق الأوسط"، واقترحت أنه في حال إلغاء إجراءات الحراسة، سيكون من الضروري أن يكون هناك **مسؤول أسترالي في مصر** بغرض رعاية المصالح الأسترالية –كخطوة لعودة العلاقات الدبلوماسية–، لأن استمرار الضغط الاقتصادي على مصر لن يسقط "عبدالناصر" بل سيجعله أكثر عداءً للغرب، مع تأكيدها بأنه حتى لو لم يتم نسيان الموقف الأسترالي من أزمة السويس، إلا أن مصر حريصة على إعادة العلاقات التجارية والسياحية مع أستراليا وصولًا لعودة المفوضية الأسترالية(٦٣).

وتعزيزًا لما أكدته كندا لأستراليا، قرر وزير المالية والاقتصاد المصري في ٢٩ يناير ١٩٥٨ رفع إجراءات الحراسة عن أموال الرعايا الأستراليين، على أن يتم تسليم تلك الأموال إلى أربابها أو وكلائهم الرسميين(٦٤)، وأُبلغت السفارة الكندية بذلك القرار في ٣٠ يناير ١٩٥٨(٦٥)، وقد دفع ذلك القرار الحكومة الاسترالية للاستجابة للمقترح الكندي، حيث طلبت في ٢١ فبراير ١٩٥٨ الحصول على الموافقة الكندية على ايفاد موظف دبلوماسي أسترالي يتم إلحاقه بالسفارة الكندية بالقاهرة، على أن تسعى السفارة للحصول على الموافقة المصرية(٦٦)، وتجهيز إجراءات التأشيرة، وأن تكون باسم الدبلوماسي الأسترالي "ريتشارد هاميلتون جاردنرRichard Hamilton Gardner" وهو موظف دبلوماسي برتبة سكرتير ثان(٦٧).

وقد كانت أستراليا تعلم أنه نظرًا لأن مصر قد قطعت العلاقات معها، فلم يكن من الممكن منح "جاردنر" حصانة دبلوماسية، لكنها وجهت السفارة الكندية أن تطلب من الحكومة المصرية استثناء إدراجه في القائمة الدبلوماسية لوزارة الشؤون الخارجية الأسترالية، على أنه يتمتع بجميع الحصانات والامتيازات للمسؤولين الدبلوماسيين في السفارة الكندية، وأن يعمل تحت مظلة السفارة، على أن يتعامل مباشرة مع السلطات المصرية، ويلبي الرغبة الكندية بتولي الأعباء قسم المصالح الأسترالية الإدارية في السفارة الكندية، وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالسياسة، سيسعى للحصول على توجيه من السفير الكندي "رونالد ماكدونيل Macdonnell Ronald" (يونيو ١٩٥٧– أغسطس ١٩٥٨) قبل الإقدام على أي خطوة، لكن أستراليا طلبت أيضًا أن يكون له الحق في الاتصال المباشر مع كانبيرا، وتزويده بمعدات تشفير المراسلات(٦٨).

لتبدأ جهود السفارة الكندية في القاهرة لتعيين المسئول الأسترالي "**باختصاصات قنصلية**"، وهو ما طلبته في مارس ١٩٥٨، وأكدت للحكومة المصرية أنه من المقرر أن يتولى الإجراءات المالية المترتبة على رفع الحراسة، بالنيابة عن أصحاب الشأن، ويبدو أن الحكومة المصرية رأت

في موافقتها بمنح مسئول أسترالي منزلة أكبر –قنصل– من كونه موظفًا عاديًا هو خطوة في سبيل عودة العلاقات، وهو ما جعلها ترفض الطلب الكندي، وأرجعت ذلك لاستمرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا، وإنه يمكنها النظر فقط في تعيين "موظفًا أستراليًا لا تكون له مزايا أو حصانات دبلوماسية"(٦٩)، لكن السفير الكندي "رونالد ماكدونيل" أعاد الطلب بإلحاح أكثر من مرة طوال شهر أبريل ١٩٥٨، مع رفض متكرر لطلبه(٧٠).

وفي السياق نفسه، جرت عدة مناقشات بين وزير الخارجية الكندي "سيدني إيرل سميث Sidney Earle Smith "(٧١) وسكرتيره الأول من جهة، وبين المفوض الأسترالي في أوتاوا بكندا "كروكر Crocker" من جهة أخرى، وقد أكدت تلك المناقشات أن نية أستراليا أن يكون ذلك التعيين بالفعل خطوة أولى من خطوات عودة العلاقات الدبلوماسية(٧٢)، كما توقعت الحكومة المصرية.

وعلى الرغم من ذلك، سعت الحكومة الأسترالية لإزالة أي مخاوف من جانب ج.ع.م وأكدت للسفير الكندي "ماكدونيل" أن تعيين قنصل أسترالي في السفارة الكندية في القاهرة لا يعني السعي لاستئناف العلاقات الدبلوماسية، أو اعتبار ذلك خطوة في سبيل استئنافها، سواء من الجانب الأسترالي أو المصري، وطلبت منه أن يوضح للسلطات المصرية أن أستراليا ترغب في تعيين المسئول الأسترالي لرعاية المصالح الأسترالية بمتابعة إجراءات رفع الحراسة، والمسائل القنصلية الأخرى، وأنها لن تعد ذلك التعيين بأي شكل من الأشكال ممهدًا لاستئناف العلاقات الدبلوماسية، حيث تظل جميع جوانب التمثيل السياسي في أيدي السفارة الكندية وحدها، وأشارت على السفير الكندي أن يضيف أن العلاقات القنصلية تتواجد حتى في غياب التمثيل الدبلوماسي(٧٣)، وأن تأخير قبول تعيين مسئولًا لها في القاهرة سيكون أمرًا محرجًا، وطلبت من الدبلوماسية الكندية الضغط على الحكومة المصرية لقبول طلبها(٧٤).

على أية حال رأت أستراليا أن السفير الكندي في القاهرة "ماكدونيل" لم يعمل بجدية لإقناع الحكومة المصرية بتعيين المسئول الأسترالي في القاهرة، إلا أنها حرصت على عدم الضغط عليه خوفًا من استعدائه، لإدراكها أن اتخاذ موقف يشير ضمنًا إلى انتقاد كبار المسؤولين الكنديين لن يكن في مصلحة أستراليا، ما لم يكن هناك حاجة ملحة، لاسيما وأن أستراليا رأت أن السفير الكندي في القاهرة منذ تعيينه، كان مفيدًا في بعض الأحيان وغير متعاون في أحيان أخرى، **بسبب رغبته في عدم إغضاب الحكومة المصرية**، إلا أنه أمام جدية أستراليا، طلبت الحكومة الكندية من سفيرها

في القاهرة تقديم ايضاح جديد للحكومة المصرية لنوايا أستراليا فيما يتعلق بالأمر، وأن يفعل ما في وسعه للحصول على رد عاجل(٧٥).

وأمام ذلك الضغط، أفاد السفير الكندي "رونالد ماكدونيل" أنه غير قادر على الحصول على موافقة الحكومة المصرية بشأن تعيين المسئول الأسترالي، وأنه ظل على اتصال بوكيل وزارة الخارجية المصرية في عدد من المناسبات دون جدوى، لكنه طمأن أستراليا أن عملية التشاور بين الإدارات المصرية كانت مستمرة، خلاف أن تأخير الموافقة على طلب تعيين القنصل يعود إلى أنه مثل أي قرار مهم يتطلب موافقة "الرئيس جمال عبدالناصر" نفسه(٧٦).

وبعد الرجوع للحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين والأستراليين أتى رد الحكومة المصرية على السفير الكندي إلا في ٦ مايو ١٩٥٨، والتي أوضحت بأنه ليس هناك مانع من ايفاد المندوب للقيام بالمهمة المطلوبة، لكن **دون أن يتمتع بالحصانات الدبلوماسية**، وبشرط أن يحمل توكيلًا رسميًا من أصحاب الشأن –المالك أو ورثته– لتسلم الأموال الخاصة بهم(٧٧).

والأمر كذلك، تحرك المندوب الأسترالي في الأمم المتحدة "رينوف Renouf" في خطوة جريئة للقاء بنظيره المصري "عمر لطفي(٧٨)" في ٢١ مايو ١٩٥٨، وتناولا مسألة تعيين القنصل الأسترالي، وقد أعرب "لطفي" عن استغرابه –على حد تعبير وثيقة أسترالية– من تأخير الحصول على الموافقة بتعيين المسئول الأسترالي، وأبدى استعداده للاستفسار عن المسألة من الحكومة المصرية إذا أوضح له الجانب الأسترالي مبررات طلبه(٧٩)، كما أكدت الحكومة الأسترالية "لرينوف" انها لن تقبل عدم تمتع مسؤول أسترالي يؤدي وظائف قنصلية بحقوق أو إجراءات حماية أكثر من أي فرد عادي، وأنها كانت تتوقع معاملة قنصلية طبيعية، وأن ذلك لم يكن له علاقة بمسألة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة، وطلبت إبلاغ المندوب المصري في الأمم المتحدة بذلك(٨٠).

وقد وجه وزير الخارجية الأسترالي "ريتشارد كاسي"، وزيره المفوض في أوتاوا "كروكر" في ٢٨ مايو لإجراء مقابلة عاجلة مع وزير الخارجية الكندي "سيدني إيرل سميث" أو نائبه، وحثه على اقناع كندا بمبررات رفض إرسال موظف أسترالي للإقامة في القاهرة بدون الحصانات الدبلوماسية، التي تمنح عادة للموظفين الذين يقومون بالأعمال القنصلية، بما فيها حرمة المراسلات والمحفوظات، وأن يطمئن وزير الخارجية الكندي بأن **العلاقات الكندية الطيبة مع ج.ع.م لن تتأثر في حال ارتباط مسئول أسترالي بالسفارة الكندية في القاهرة، وأن من شأن هذا الاقتراح أن يعفي**

تلك السفارة من قدر كبير من أعباء رعاية المصالح الأسترالية، لأن القنصل المقترح سيكون بإمكانه الاتصال المباشر مع الحكومة الأسترالية(٨١).

وطلب "كاسي" من وزيره المفوض أيضًا أن يؤكد لوزير الخارجية الكندي بأن التعليمات التي ستصدرها الخارجية الأسترالية لن تتداخل مع سلطة السفير الكندي "رونالد ماكدونيل"، وأنه لم يكن المقصود أن يتصرف الموظف الأسترالي كوكيل للأستراليين في ج.ع.م لتلقي الأصول، بل أن وظيفته –كما تصورها كاسي– تكون ذات طبيعة قنصلية عادية بما في ذلك تصديق المستندات والاتصال بالمسؤولين الحكوميين المصريين عند الضرورة، وأنه سيترك مهام الجالية الأسترالية لوكلاء خاصين بتلك الجالية في مصر!، كما أن تعيين المسئول المقترح سيكون لفترة مؤقتة من أربعة إلى ستة أشهر، بعد ذلك قد يتبعه كاتب قنصلي إذا كانت هناك حاجة لعمل إضافي، وإن كان "كاسي" قد اعترف بأن الاستعداد المصري لقبول مسؤول أسترالي في حد ذاته أمر مشجع، مع احتمالية أن تستمر السفارة الكندية في أداء نفس مهامها إذا أصرت الحكومة المصرية على موقفها، أو الحصول على موافقة السلطات المصرية على إلحاق ضابط أسترالي بالسفارة الكندية كإجراء بديل، لاسيما وأن ج.ع.م كان لديها وضع مماثل إلى حد ما في لندن(٨٢).

لكن كندا تأخرت في إرسال الرؤية الأسترالية لسفيرها في القاهرة بضعة أيام، وربما يرجع ذلك الى أن كندا قامت بدراسة الطرح الأسترالي بأن ج.ع.م كان لديها وضع مماثل إلى حد ما لندن، ووجدت ان الموظف المصري المعين في المفوضية الهندية العليا بلندن، كان بلا امتيازات أو حصانات دبلوماسية، لكن أستراليا حرصت على إخفاء تلك المعلومة عن السفير الكندي في القاهرة(٨٣).

والحال كذلك، تم إرسال برقية بالرؤية الأسترالية إلى السفير الكندي "رونالد ماكدونيل" في بداية يونيو١٩٥٨، ما دفع "ماكدونيل" للقاء وكيل وزارة الخارجية المصرية المساعد في ٤ يونيو، وسلمه مذكرة رسمية نيابة عن الحكومة الأسترالية، أبدت فيها شكرها للحكومة المصرية لاستعدادها لقبول موظف أسترالي للإشراف على أموال الأستراليين التي كانت موضوعة تحت الحراسة، مع إصرارها على منحة الحصانات الدبلوماسية، وتكرار التأكيد على أن السلطات الأسترالية لا يمكنها أن تقبل أن يقيم أحد موظفيها بمثل تلك الأعمال دون أن يتمتع بحقوق وحصانة تزيد على ما يتمتع به أي مواطن أسترالي في القاهرة(٨٤).

وحرصًا من "رونالد ماكدونيل" على عدم فشل مهمته، استفسر عما إذا كانت الحكومة المصرية مستعدة لبحث تلك الحصانات، وقد أجابه وكيل وزارة الخارجية المصرية بأن تلك المزايا والحصانات لم يجر العرف الدبلوماسي بأن تمنح للموظفين الرسميين الذين يأتون لمهمة خاصة – حتى لو حملوا جوازات سفر دبلوماسية– وأن سبب رفضهم في أن يمارس ذلك الموظف أي مهام قنصلية هو عدم وجود علاقات دبلوماسية قائمة بين البلدين، إلا أن "ماكدونيل" طلب بإلحاح عرض المقترح على وزير الخارجية المصرية، لربما يجد مخرجًا لتلك المسألة(٨٥).

وبناء على ما سبق تدارست لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية مسألة قبول تعيين المسئول الأسترالي –أو بالأحرى القنصل–، وأكدت في ٧ يونيو ١٩٥٨ **استحالة قبول ذلك طالما كانت العلاقات الدبلوماسية والقنصلية غير قائمة مع أستراليا،** لاسيما وأن الأموال الأسترالية داخل ج.ع.م كانت قيمتها قليلة جدًا ولم تتجاوز الخمسين ألفًا من الجنيهات المصرية وأنها لم تستدع ايفاد موظف مختص لها، إلا لو كانت الحكومة الأسترالية قد رغبت في أن تكون مهمة ذلك القنصل الأعمال القنصلية من جهة والإشراف على إجراءات رفع الحراسة من جهة أخرى، وأن القبول بذلك إنما يعود للسياسة العامة للدولة التي تحددها رئاسة الجمهورية إذا كانت توافق على **عودة العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا على أن تبدأ بتمثيل قنصلي**(٨٦).

وقد كانت لجنة الشئون البريطانية والاسترالية متخوفة من أنه إذا مُنح موظف أسترالي مزايا وحصانات دبلوماسية من أن تكون الحكومة المصرية مضطرة بعد ذلك إلى بذل نفس "المجاملة" لكل من فرنسا والمملكة المتحدة، بعدما رفضت الحكومة المصرية في محادثاتها مع فرنسا رفضًا باتًا أن تمنح أي مزايا أو حصانات دبلوماسية أو حتى مركز قانوني للجنة الفرنسية التي كانت ستحضر إلى القاهرة لمساعدة الفرنسيين في تسلم أموالهم وممتلكاتهم عند رفع الحراسة عنها، ووافقت فرنسا على ذلك، رغم أن الأموال والممتلكات الفرنسية في ج.ع.م آنذاك كانت تقدر بحوالي ٧٠ مليون جنيه، وهو مبلغ ضخم جدًا بالنسبة لقيمة الأموال الأسترالية، فكان الرأي الغالب عدم الموافقة بأن يتمتع الموظف الأسترالي بأية حصانات، وأن الحكومة الأسترالية لديها حرية القرار في أن توفد موظفا أستراليًا بلا حصانات دبلوماسية، أو لا توفده، وعلى ذلك الأساس تم إعداد مذكرة للسفارة الكندية أوضحت رفض تعيين أي مسئول أسترالي بحصانات دبلوماسية(٨٧).

ومن الواضح أن السفير الكندي "ماكدونيل" لم يتوقف عن مسعاه، حيث أرسل في ٩ يونيو لحكومته يخبرها بما حدث، وبأنه سيطلب مقابلة أخرى مع المسئولين المصريين يسأل فيها عن

إلحاق موظف دبلوماسي أسترالي بالسفارة الكندية على ان ينضم لقائمة موظفي السفارة الدبلوماسيين بوصفه عضوًا فيها، وتكون مهمته رعاية المصالح الأسترالية(٨٨)، وتنفيذًا لما خطط له "ماكدونيل"، التقى يوم ١٢ يونيو بوكيل وزارة الخارجية المساعد للشئون الأوروبية والأمريكية، وعرض عليه مقترحه الجديد، وأشار إلى أن الدبلوماسي المصري في لندن كان مدرجًا ضمن القائمة الدبلوماسية للسفارة الهندية هناك، وعدها سابقة مماثله لمقترحه الجديد(٨٩).

وأن يكون ذلك الموظف الأسترالي، عضوًا دبلوماسيًا عاديًا كبقية أعضاء السفارة الكندية، أي أنه يُمنح المزايا والحصانات الدبلوماسية مثل أي موظف كندي في السفارة، حتى وإن لم يكن يحمل الجنسية الكندية، وأمام ذلك الطرح لم يقدم وكيل وزارة الخارجية المصرية أي تعليق، وإن أبدى تجاوبًا عندما علم أن رتبة الموظف المقترح ستكون سكرتير ثان، وبناء عليه كان من غير المرجح أن يُصبح قائمًا مؤقتًا بالأعمال، وبناء عليه وعد وكيل وزارة الخارجية المساعد السفير الكندي بمناقشة الاقتراح على الفور مع الفروع الأخرى المعنية بالأمر في وزارة الخارجية المصرية(٩٠).

وتتويجًا لجهود السفير الكندي، قبلت الخارجية المصرية في ٢٠ يونيو ١٩٥٨ إلحاق موظف دبلوماسي أسترالي في السفارة الكندية، وأنه يحق له الحضور إلى القاهرة في أي وقت، على أن ترسل السلطات الأسترالية اسمه وتفاصيل جواز سفره ووقت وصوله، لترتيب مسألة حصوله على تأشيرة الدخول(٩١)، وبناء عليه أعلنت الحكومة الأسترالية اختيار "ريتشارد هاملتون جاردنر" لإلحاقه بالسفارة الكندية في القاهرة، وأنه سيصل الى القاهرة يوم ٦ يوليو(٩٢)، كما أصدرت –الحكومة الاسترالية– بيانًا صحفيًا جاء فيه:

"وافقت الحكومة الكندية والحكومة المصرية على إلحاق مسئول أسترالي بالسفارة الكندية بالقاهرة، "هاملتون جاردنر"، من إدارة الشؤون الخارجية، للمساعدة في نقل أصول الأستراليين في ج.ع.م إلى المالكين الأستراليين، والتي تم حجزها من قبل الحكومة المصرية في عام ١٩٥٦، بعد أن تم رفع الحراسة عنها "(٩٣).

الجهود الكندية لإلغاء الأمر العسكري ٥ ب، ومعالجة أزمة النصب التذكاري.

حاول الموظف الأسترالي بالقاهرة "هاملتون جاردنر" سريعًا جس نبض الخارجية المصرية للتعامل معه بمعزل عن السفارة الكندية بالقاهرة، فالتقى في ١٨ سبتمبر ١٩٥٨ بسكرتير أول وزارة الخارجية المصرية "محمود صلاح الدين"؛ للاستفسار حول عدد من النقاط في الاتفاق المصري

الفرنسي الذي وقع في ٢٢ أغسطس ١٩٥٨، وتساءل عن امكانية تخطي بعض قواعد الأمر العسكري ٥ ب لسنة ١٩٥٦، بشأن أن يستفيد الرعايا الأستراليين من نصوص الاتفاق المصري الفرنسي، خصوصًا فيما يتعلق بعودتهم لمزاولة نشاطهم وأعمالهم، وكذلك فيما يتعلق بالتقادم ومضي المدة في القضايا المرفوعة ضدهم أمام القضاء المصري(٩٤).

إلا أن "هاملتون جاردنر" لم ينجح في محاولته، فقد أجابه سكرتير الخارجية المصرية بأنه إذا أرادت أستراليا ذلك فعليها أن تتقدم بطلب عن طريق السفارة الكندية بالقاهرة لإلغاء الإجراءات المفروضة على الرعايا الأستراليين، وأنه من الطبيعي ألا يمكن تطبيق نصوص اتفاقية مع دولة ما على رعايا دولة أخرى، كما أن القرار الصادر في يناير ١٩٥٨ برفع الحراسة عن الأستراليين وأموالهم وممتلكاتهم لم يتناول سوى مسألة رفع الحراسة دون غيرها، مما جاء في الأمر العسكري رقم ٥ ب لسنة ١٩٥٦، متجاهلًا محاولة "جاردنر" إدارة مسائل بلاده العالقة مع الحكومة المصرية بمعزل عن السفارة الكندية(٩٥).

ونزولًا على رغبة الخارجية المصرية، بأن يكون تعاملها الرسمي فيما يتعلق بشئون الأستراليين مع السفارة الكندية وليس المسئول الأسترالي، فقد سلمت السفارة الكندية للخارجية المصرية رسالة من الحكومة الأسترالية في ١١ أكتوبر ١٩٥٨(٩٦)، أظهرت فيها ارتياحها لرفع الحراسة عن أموال الرعايا الأستراليين، وأنها تفسر ذلك على أنه اشعار من جانب السلطات المصرية المختصة بأن حوادث أكتوبر– نوفمبر ١٩٥٦ وقيام حالة الحرب بين ج.ع.م وأستراليا لا تفيد في تحسين العلاقات المشتركة، مع تقديرها لروح التعاون التي أظهرها الحارس العام سواء في قرار رفع الحراسة عن أموال الرعايا الأستراليين، أو في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك، وسرها أن تعلم أن الحسابات الخاصة لأعضاء المفوضية الأسترالية السابقة في القاهرة سلمت إلى أصحابها(٩٧)، دون استقطاع أي نسبة نظير الإدارة، والتمست أن توافق الحكومة المصرية على؛

أولًا: أن تعامل أموال المفوضية الأسترالية نفس معاملة أموال أعضائها، أي ترفع عنها الحراسة.

ثانيًا: عدم تحصيل النسبة المئوية التي كانت تحصلها إدارة الحراسة نظير إدارتها الأموال والممتلكات الى أن تسلم إلى أصحابها الأستراليين، ورد المبالغ التي حصلت إلى أصحابها.

ثالثًا: ألا تُعَلق إجراءات رفع الحراسة وتسليم الأموال إلى أصحابها إلى أن يتم النظر في طلبها بعدم تحصيل النسبة المئوية سابقة الذكر.

إلا أن الجانب المصري تمسك بموقفه السابق، وأجاب بأن القرار الوزاري رقم ٢٦ بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥٨ لم يتضمن سوى رفع الحراسة عن أموال الرعايا الأستراليين دون غيرها مما جاء ذكره في الأمر العسكري رقم ٥ ب لسنة ١٩٥٦[٩٨].

كما رأت لجنة الشئون البريطانية والأسترالية أن الطلب الأسترالي ما هو إلا محاولة لتفسير مسألة رفع الحراسة بأنها موافقة مصرية على عدم اعتبار حوادث أكتوبر –نوفمبر ١٩٥٦ بمثابة حالة حرب بين ج.ع.م وأستراليا، ورأت أن أستراليا كانت تهدف إلى "تعديل" الوضع بينها وبين ج.ع.م، دون الدخول في مباحثات لإعادة الوضع إلى ما كان عليه الحال سابقًا، كما تم مع كل من فرنسا والمملكة المتحدة من مباحثات مع البلدين، وإن كانت اللجنة قد لاحظت أن هناك ميل من الحكومة المصرية "لمجاملة أستراليا" بدليل قبولها –دون عقد مباحثات مشتركة– لموظف دبلوماسي أسترالي يتولى شئون أستراليا بالسفارة الكندية[٩٩].

ووضعت اللجنة في اعتبارها أن العلاقات الدبلوماسية قطعت مع كل من المملكة المتحدة وفرنسا عقب العدوان على ج.ع.م مباشرة وبسببه، وتحديدًا في أول نوفمبر ١٩٥٦، بينما قطعت العلاقات مع أستراليا بعد ذلك في ٦ نوفمبر١٩٥٦، دون أن تشترك أستراليا في الهجوم المسلح على مصر، ما جعل اللجنة تقترح بأن تترك تقدير الأمر للقيادة السياسية إن كان هناك نية حقيقية "لمجاملة أستراليا"، عما إذا كان من المصلحة اعتبار الحالة التي قامت منذ نوفمبر ١٩٥٦ مع أستراليا في حكم المنتهية، خصوصًا أن الحكومة المصرية قررت ألا تطالب أستراليا بتعويضات حرب لأنها لم تشترك في العدوان العسكري[١٠٠] عليها مع المملكة المتحدة وفرنسا[١٠١].

كما أشارت اللجنة إلى أن الحراسة التي كانت مفروضة على الرعايا الأستراليين قد رفعت، ولم يبق آنذاك سوى بعض المسائل العالقة التي رأت اللجنة أنه يمكن معالجتها، منها الحظر المفروض على التعامل مع رعايا أستراليا، وعلى دخولهم لمصر، واشتراكهم في المنازعات القضائية وغير ذلك مع القلة العددية للرعايا الأستراليين ومحدودية أموالهم وممتلكاتهم داخل الأراضي المصرية، وفي إجابة لجنة الحراسة العامة بشأن ما يتعلق بطلب السفارة الكندية عدم تحصيل النسبة المئوية التي كانت تحصلها نظير الادارة على الأموال والممتلكات الأسترالية، فإن لجنة الحراسة أشارت إلى: "أنها كانت تستولي على تلك النسبة المئوية بناءً على قرار أصدره وزير المالية والاقتصاد المصري في ذلك الوقت يحدد فيه النسب المئوية التي تستقطع من الأموال والممتلكات الموضوعة تحت الحراسة"[١٠٢].

كما كانت الحكومة الفرنسية قد وافقت في اتفاقها مع الحكومة المصرية على استقطاع هذه النسبة، بل وكانت لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية تتمنى أن تستقطع نسب مئوية أخرى مماثلة عند تسليم الأموال إلى أصحابها، حتى تضم حصيلة ذلك إلى المبلغ الذي كانت تدفعه فرنسا تعويضًا لمصر، ولكن فرنسا لم توافق على ذلك، وبناء على تلك المعطيات رأت اللجنة أنه ليس هنالك مجال للموافقة على طلب الحكومة الأسترالية في هذه النقطة، خاصةً وأن النسب التي كانت تحصلها كانت تقوم بصرفها نظير ادارتها لتلك الأموال والممتلكات(١٠٣).

أما مسألة عدم استقطاع النسب المئوية من أموال "المفوضية الأسترالية السابقة"، والتي سلمت أموال أعضائها إلى أصحابها دون استقطاع هذه النسبة، فإن لجنة الحراسة رأت أن أعضاء المفوضية الأسترالية السابقة كانوا من الدبلوماسيين المعفيين من أحكام الأمر العسكري رقم ٥ ب لسنة ١٩٥٦، وعلى ذلك لم تكن أموالهم خاضعة للحراسة فلم يكن هناك محل لاستقطاع أي جزء منها، بعكس حسابات المفوضية الأسترالية السابقة في القاهرة التي يطبق عليها الأمر العسكري ٥ ب لسنة ١٩٥٦، لأنها أموال الحكومة الاسترالية التي قطعت معها العلاقات الدبلوماسية، وبناء عليه فهي خضعت للحراسة وتوجب استقطاع النسب المئوية التي استقطعها الحراسة منها(١٠٤).

ومن الملاحظ أن أستراليا حاولت أن تطرق كل الأبواب في سبيل عودة العلاقات الدبلوماسية، وليس السفارة الكندية بالقاهرة فقط، ففي ١٣ أكتوبر ١٩٥٨ أخبر السفير الأسترالي في واشنطن "والكر Walker" الإدارة الأمريكية بأنه سوف يلتقي وزير الخارجية المصري "محمود فوزي"(١٠٥) في اجتماعات الأمم المتحدة، للحديث حول سبل عودة العلاقات الأسترالية مع مصر(١٠٦).

وبالفعل تم اللقاء وتناقشا سويًا في قضية العلاقات المقطوعة بين دولتيهما، وأوضح السفير الأسترالي أن بلاده لم تتفهم موقف عداء الحكومة المصرية تجاهها، وجعلها للمواطنين الأستراليين مواطنين أعداء، بدعوى أن أستراليا لم تشن حربًا على مصر، إلا أن "محمود فوزي" أشار إلى أنه كان في أذهان المصريين أن بعثة "روبرت منزيس" إلى القاهرة عام ١٩٥٦ مالت إلى ربط أستراليا بالعدوان العسكري الثلاثي، لكنه طمأنه في الوقت نفسه بأن العديد من الخلافات قد تمت تسويتها، وعن أمله في أن تؤدي تسوية المسائل المالية مع المملكة المتحدة إلى إجراء مماثل في المسائل العالقة مع أستراليا، وأن ج.ع.م تريد تسوية أي مسائل متبقية من أجل عودة العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا(١٠٧).

وأوضح السفير الأسترالي في واشنطن أن حكومته قدمت طلبًا من خلال السفارة الكندية لإلغاء الأمر العسكري رقم ٥ ب لسنة ١٩٥٦، لما وضعه من المعوقات أمام المواطنين الأستراليين، ما جعل "محمود فوزي" يشير إلى أنه على الرغم من عدم درايته بقواعد الأمر العسكري ٥ ب، لكنه كان على استعداد تام لدراسة الطلب الأسترالي(١٠٨)، وبعد عودته للقاهرة، التقى "محمود فوزي" في ٨ ديسمبر ١٩٥٨ بالسفير الكندي الجديد في القاهرة "أرنولد سميثSmith, Arnold Cantwell "(١٠٩) كما حضر اللقاء المسئول الأسترالي "هاملتون جاردنر"، وتم الاستقرار على أن ترسل الحكومة الأسترالية مذكرة رسمية تطلب فيها إلغاء الأمر العسكري ٥ ب(١١٠).

وقد رافق الجهود الكندية لإلغاء الأمر العسكري ٥ ب، جهودًا أخرى بخصوص وضع **النصب التذكاري ANZAC** (١١١) المتضرر لفيلق الجيش الأسترالي والنيوزيلندي في بورسعيد(١١٢)، ومقابر قتلى الكومنولث في بورسعيد والسويس، بعد أن تضررت شواهد بعض القبور في بورسعيد، واقتلعت بعض أشجار المقابر في السويس، حيث تواصل تقديم احتجاجات بشأنها طوال عام ١٩٥٧ للخارجية المصرية(١١٣)، كما تم تناول المسألة نفسها في البرلمان الأسترالي في مايو ١٩٥٨، واستبعد "ريتشارد كاسي" حينها احتمال تقديم الحكومة المصرية لتعويض بشأن تضرر النصب، أو أنها ستقوم بترميمه(١١٤).

هنا أوضح السفير الأسترالي في واشنطن لوزير الخارجية "محمود فوزي" في أكتوبر ١٩٥٨ إلى أنه على الرغم من التقدم في تسوية بعض المسائل العالقة بين البلدين، إلا أن حكومته أغضبها تضرر النصب التذكاري ومقابر الحرب، وأنها تنتظر اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة النصب لموقعه السابق أو ترحيله خارج ج.ع.م(١١٥)، بعد أن تم تخزين النصب التذكاري في أغسطس ١٩٥٨(١١٦)، وقد وعد "فوزي" بدراسة الخطوات التي يجب أن تتم مع السفير الكندي في القاهرة، لاسيما وأن تلك المسألة من الأمور المتعلقة بالمشاعر الوطنية الأسترالية، ما جعلها مهمة من الناحية السياسية، وأنه سيتخذ إجراءات إيجابية بشأنها، وسيبذل قصارى جهده لإرضاء حكومة أستراليا بشأن تلك المسألة، والتي لا يمكن معالجتها إلا إذا تحدث الجانبين المصري والأسترالي مع بعضهم البعض عنها(١١٧).

وبمجرد عودته للقاهرة، أوضح "محمود فوزي" للسفير "سميث" أنه إذا قررت الحكومة الأسترالية، قصر طلباتها على ترميم المقابر على نفقتها الخاصة، واستعادة بقايا النصب التذكاري، يمكن لسميث طلب ذلك، وقد اعتقد سميث أنه سيتم النظر في الطلب الأسترالي بشكل إيجابي، ورأى أن الطريق أصبح مفتوحًا لعودة العلاقات الدبلوماسية مبكرا(١١٨).

أثر تغير سياسة ج.ع.م تجاه الغرب في دعم الجهود الكندية في معالجة المسائل العالقة ١٩٥٩.

بدأت الجهود الكندية تؤتي ثمارها مع بداية عام ١٩٥٩، وقد ساعدها في ذلك، تغير نظرة الحكومة المصرية نحو الغرب عامة، ورغبتها في إحداث التقارب معهم، حيث أعلن "الرئيس عبدالناصر" في ٢٨ يناير ترحيبه بعودة العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة –أكبر عائق أمام أستراليا– بشرط أن تُبنى على أساس الاحترام المتبادل، وهو ما رحبت به المملكة المتحدة سريعًا(١١٩)، وقد دفع ذلك التطور الحكومة الأسترالية لدراسة موقف المملكة المتحدة تجاه عودة بعثتها الدبلوماسية للقاهرة، ومقارنة ذلك بموقف الحكومة الأسترالية نفسها، إلا أنها رأت أن المملكة المتحدة عدلت موقفها، وأجلت عودة تلك العلاقات، لشعورها أنها ستفقد "ماء وجهها" في حال استخدم "الرئيس عبدالناصر" مسألة عودة العلاقات كدليل على نجاح سياسته مع الغرب(١٢٠).

ورأت أستراليا أن كل ما سعت إليه المملكة المتحدة هو القيام بترتيب مشابه بما يقوم به الممثل الأسترالي "جاردنر" في القاهرة نيابة عن حكومته، وأن أستراليا تقدمت في خطواتها لتطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع ج.ع.م على المملكة المتحدة، حيث مُثلت بالفعل في القاهرة بشكل غير مباشر بواسطة "جاردنر" منذ النصف الثاني من عام ١٩٥٨، كما تم رفع الحراسة عن أصولها بداية عام ١٩٥٨، بينما بقت أصول المملكة المتحدة محتجزة، وأن عدم قيامها بدور مباشر في العدوان العسكري في عام ١٩٥٦ يعزز موقفها، كما رأت أن أزمتها أبسط نسبيًا، لضألة قيمة أصولها مقارنة بأصول المملكة المتحدة وفرنسا في ج.ع.م(١٢١).

وفي ٢٩ يناير ١٩٥٩ قدم "ريتشارد كاسي" تقريرًا لمجلس الوزراء الأسترالي تضمن محورين، الأول، ما يعيق عودة العلاقات، والثاني، الحجج التي تدفع لعودة العلاقات، كما يلي:

المحور الأول: المسائل الرئيسية العالقة التي أعاقت عودة العلاقات:

أ- الأمر العسكري ٥ ب لسنة ١٩٥٦، وآثاره على المواطنين الأستراليين، حيث حجم الأنشطة التجارية الأسترالية، وصودرت بموجبه الأصول الأسترالية، وضيق على الأستراليين في إجراءات التقاضي، أو إبرام عقود قانونية، وأوضح "كاسي" أنه تم إحراز بعض التقدم في معالجة الأمر في ٢٩ يناير ١٩٥٨، برفع إجراءات الحراسة عن الأصول الأسترالية، إلا أن الحكومة المصرية أصرت على فرض رسوم حراسة بنسبة ١٠٪، لكن رفع الحراسة مكن

المواطنين الأستراليين من الوصول إلى المحاكم، وتم الاتفاق على استئناف شركة الطيران الرسمية الأسترالية Qantas كانتاس لأنشطتها عبر القاهرة منذ ٢ فبراير ١٩٥٨.

ب- تضرر مقابر حرب الكومنولث الأسترالية في بورسعيد والسويس إبان العدوان الثلاثي، وقد أحرزت لجنة مقابر الحرب بعض التقدم نحو إصلاح الأضرار التي لحقت بالمقابر، مع تأكيد الحكومة المصرية على عدم مسئوليتها عن الأضرار لأنها نشأت نتيجة ظروف أوجدها عدوان خارجي، لكنها أعربت عن أسفها لحدوث ذلك.

ج- تضرر النصب التذكاري "ANZAC"، وقد تبرأت الحكومة المصرية أيضا من الأمر، لكنها عبرت عن أسفها لحدوث ذلك.

وقد أشار "ريتشارد كاسي" إلى أن الحكومة المصرية وجهت السفير الكندي في القاهرة بأن يقوم بتقديم طلبًا رسميًا لإلغاء الإعلان ٥ ب، وهو ما فعله السفير الكندي الذي أكد أن الفرصة قد أصبحت سانحة لتسوية جميع المسائل العالقة، وأن ذلك سيفتح الطريق لعودة العلاقات الدبلوماسية بين أستراليا وج.ع.م بشكل مبكر، شريطة أن توافق الحكومة الأسترالية على قصر طلبها المتعلق بمقابر الحرب على ترميمها على نفقة أستراليا، وقصر طلبها بشأن النصب التذكاري على ترحيله، وعليه اقترح "ريتشارد كاسي" على مجلس الوزراء الأسترالي تسوية تلك المسائل والمضي قدمًا في استئناف العلاقات الدبلوماسية، بعد أن تتأكد الحكومة الأسترالية أن استئناف العلاقات الدبلوماسية أمرًا مرغوبًا فيه في ذلك الوقت، وبعد أن تشعر وأن الشروط التي اقترحها السفير الكندي لعودة تلك العلاقات الدبلوماسية مقبولة من وجهة النظر الأسترالية(١٢٢).

المحور الثاني: الحجج التي تدفع أستراليا لعودة العلاقات الدبلوماسية:

أ- في عام ١٩٥٩ كان التمثيل الدبلوماسي الأسترالي الوحيد في منطقة الشرق الأوسط موجود في إسرائيل، وهو أمر له مساوئ كبيرة، حيث مثل ذلك التمثيل عقبة واضحة في العلاقات الأسترالية مع جميع الدول العربية، وهو الأمر الذي دفع "ريتشارد كاسي" للقول بأن عودة العلاقات مع ج.ع.م سيجعل موقع أستراليا في المنطقة متوازناً، لاسيما وأن إسرائيل كانت معزولة فعليًا عن العالم العربي، ولم تكن ذات فائدة تذكر كمصدر للاستخبارات السياسية عن الدول العربية، أو حتى عن الشرق الأوسط ككل، أما ج.ع.م فهي الدولة الرئيسية في المنطقة، وكان من المرغوب فيه أن يكون لدى أستراليا مصدر مستقل

للمعلومات، بعيدًا عن ما كان يصلها من معلومات من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وهي كانت معلومات محدودة بطبيعة الحال، كما أن عودة العلاقات مع ج.ع.م سيجعل أستراليا تتصل مباشرة مع العالم العربي.

ب- رأى "ريتشارد كاسي" أن عدم وجود تمثيل دبلوماسي لأستراليا في ج.ع.م -والعالم العربي ككل- يضر بموقف أستراليا في الأمم المتحدة، حيث وردت تأكيدات من المندوب الأسترالي لدى الأمم المتحدة بأن النفوذ المتزايد للجمهورية العربية المتحدة في إفريقيا وآسيا أواخر عام ١٩٥٨، جعل من الضروري أن يكون هناك تقارب بين الوفدين الأسترالي والمصري، لاسيما وأن هناك العديد من الأقاليم الأفريقية كانت في طريقها للاستقلال والانضمام للأمم المتحدة، مما سيكون له وزنه في المنظمة الأممية، وأكد "كاسي" أن عودة العلاقات مع ج.ع.م يفيد أستراليا أيضًا في عرض قضاياها المهمة واستمالة قادة الكتلة العربية والكتلة الأفريقية-الأسيوية، في الأمم المتحدة.

ج- رأى "كاسي" أن التمثيل الأسترالي في القاهرة أصبح أكثر فائدة مما كان عليه قبل العدوان الثلاثي ١٩٥٦، حيث سيكون لأعضاء البعثة الأسترالية في القاهرة تواصل مباشر مع الشئون السورية، بعد أن أصبحت الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة.

د- أكد "كاسي" أن عودة العلاقات الدبلوماسية يسهل من تحسين العلاقات بين ج.ع.م والغرب بشكل عام، ويساعد الغرب -في المشاركة- في ملء الفراغ الذي حاولت الكتلة السوفيتية احتلاله خلال الفترة التي تلت العدوان الثلاثي، كما رأى أن العداء المصري لأستراليا قد تضاءل بشكل كبير، بدليل قيام اتصالات ودية بين مسئولي ج.ع.م وأستراليا في الأمم المتحدة.

وقد دفعت كل المعطيات السابقة وزير الخارجية الاسترالي بأن أوصى بأن يأذن له مجلس الوزراء بالعمل من أجل الاستئناف "المبكر" للعلاقات الدبلوماسية مع ج.ع.م على أساس المطالبة بإلغاء الأمر العسكري ٥ ب، والوصول لأفضل وضع فيما يتعلق برسوم الحراسة، مع إزالة قيود التأشيرات التي تمنع الأستراليين من زيارة القاهرة، ونقل النصب التذكاري إلى خارج ج.ع.م[١٢٣].

وفي الخامس من فبراير ١٩٥٩ وافق مجلس الوزراء الأسترالي على العمل من أجل عودة العلاقات الدبلوماسية مع ج.ع.م، والتأكيد على ضرورة أن يتم ذلك بالتنسيق مع المملكة

المتحدة[١٢٤]، وقررت الحكومة الأسترالية في ١٠ فبراير ١٩٥٩ أن ترسل للسفير الكندي بالقاهرة "أرنولد سميث"، تبلغه أن مجلس الوزراء الأسترالي قد وافق من حيث المبدأ على عودة العلاقات الدبلوماسية مع ج.ع.م[١٢٥]، مع وضع قاعدتان لذلك"

الأولى؛ عدم عودة أستراليا لعلاقاتها قبل أن تفعل المملكة المتحدة ذلك.

الثانية؛ تسوية المسائل العالقة على الأسس الآتية:

- ضرورة **إلغاء الأمر العسكري ٥ ب**، مع محاولة الوصول لأفضل ما يمكن بشأن **رسوم الحراسة**، وطُلب من السفير الكندي بأن لا يخفف من ضغطه من أجل ذلك.
- إزالة **قيود التأشيرات** على زيارة الرعايا الأستراليين لمصر، إلا إن كان هناك ضوابط عامة تطبق على الجميع أثناء العبور أو لأسباب تجارية محددة، وأن يقوم السفير الكندي بتقديم طلب رسمي من أجل ذلك.
- الموافقة على **ترحيل النصب التذكاري** من مصر، وانتظار الترتيبات الأسترالية للقيام بذلك، مع تأخير مناقشة الأمر بعض الشيء حتى تنتهي الحكومة الأسترالية مع نظيرتها النيوزيلندية[١٢٦] من التشاور بشأنه[١٢٧].

وقد رد " أرنولد سميث" في ٢٤ فبراير ١٩٥٩على التوجيهات الأسترالية، وأعرب عن سعادته بموافقة مجلس الوزراء الأسترالي على عودة العلاقات الدبلوماسية، ناعتًا هذا القرار بأنه حكيمًا جدًا، وأظهر رغبته في أن تكون أستراليا في وضع يمكنها من لعب دور نشط دبلوماسيًا في المساعدة في إقرار السلام في المنطقة، إلا أنه نصح **بعدم انتظار عودة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة المتحدة وج.ع.م حتى يتم استئناف أستراليا لعلاقاتها هي الأخرى**، إلا إذا قرر مجلس الوزراء الأسترالي أن هذا الشرط سيكون ضروريًا لاعتبارات الرأي العام في أستراليا، مع اعتبار أن الغرب ككل والمملكة المتحدة بشكل خاص سيرحبون بإجراء ترتيبات تمهيدية لعودة العلاقات الدبلوماسية ووجود بعثة أسترالية في القاهرة، لاسيما وأن المملكة المتحدة نفسها حريصة على عودة العلاقات الدبلوماسية مع ج.ع.م في أسرع وقت ممكن، وأن الشروط المسبقة والصعوبات أتت بشكل أوضح من الجانب المصري وليس المملكة المتحدة، لعدم وجود تجاوب مصري في إعادة تبادل البعثات الدبلوماسية بشكل عاجل[١٢٨].

وبشأن المسائل العالقة أوضح السفير الكندي ما يلي:

- استبعد الموافقة على تخفيض **رسوم إجراءات الحراسة**، مؤكدًا أنه فعل كل ما في وسعه لتحقيق ذلك، لكن في الوقت نفسه قبلت فرنسا والمملكة المتحدة تلك الرسوم، بعد فشلهما في تخفيضها.
- أكد بأنه سيعمل على تسهيل القيود المعمولة على **تأشيرات** زيارة الأستراليين لمصر، سواء في أثناء استخدام أراضيها للعبور أو للقيام بتبادلات تجارية، لكنه أوضح أن تلك المسألة كانت نتيجة طبيعية للأمر العسكري ٥ ب، وأن على الأستراليين انتظار إلغاء الإعلان الذي سيتبعه إزالة جميع الإجراءات المقيدة لإصدار التأشيرات، كما فضل عدم تكرار تقديم أي التماس بشأن تلك المسألة طالما كانت أمر حتمي، مع الوعد بأن تقوم السفارة الكندية بكل ما هو ضروري، بما في ذلك تقديم طلب رسمي إذا بدا ذلك مهما.
- اعتبر ترحيل **النصب التذكاري** إلى خارج ج.ع.م قرارًا موفقًا، ووعد بأن يبذل كل ما في وسعه لتلبية ذلك، لكنه طلب إخباره بما ستسفر عنه المناقشات الأسترالية النيوزيلندية حول ترحيله(١٢٩).

وقد رأى السفير الكندي أن الموقف المصري يشوبه الغموض فيما يتعلق بمسألة عودة العلاقات الدبلوماسية، لكنه أرجع ذلك إلى أن الحكومة المصرية كانت تمر بفترة فارقة من إعادة تقييم سياستها الخارجية، وأنه كان بداخلها اتجاهان، أولهما لصالح التقارب مع الغرب، والآخر عارض ذلك التقارب ورغب في عدم المساس بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي والصين، ذلك التعاون الذي أثبت فائدته للجمهورية العربية، وبناءً على ذلك رأى السفير الكندي وجوب عمل الدبلوماسية الغربية على تذويب الشكوك القديمة لدى الحكومة المصرية، خاصة أن ج.ع.م أظهرت دلائل مبشرة من جانبها، منها العمل على التوقيع على اتفاقية مالية مع المملكة المتحدة – تم التوقيع عليها في ٢٨ فبراير –؛ لتهيئة الوضع لعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين(١٣٠).

وسعيًا في تحريك الأمور، عرض السفير الكندي على حكومته أن يغتنم أفضل فرصة مناسبة ليقترح على أحد الوزراء المصريين _بشكل شخصي بصفته ممثلاً لكندا وليس للرأي الأسترالي– عودة العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا، وأن ذلك في مصلحة كلا الجانبين، وبأنه يود أن يوصي الحكومة الأسترالية بذلك، وهو الأمر الذي سيسمح له بمعرفة مدى التجاوب المصري مع الفكرة مقدمًا، قبل تقديم أي اقتراح من هذا القبيل نيابةً عن الحكومة الأسترالية نفسها(١٣١).

وبشكل عاجل، التقى السفير الكندي "أرنولد سميث" مع نائب وزير الخارجية المصرية "حسين ذو الفقار صبري[١٣٢]" في ١٢ فبراير ١٩٥٩، وأشار سميث بأن من مصلحة ج.ع.م التحرك نحو تطبيع العلاقات مع أستراليا وتسوية النزاعات القديمة مع العالم الغربي، وقد تجاوب "ذو الفقار صبري" مع ذلك مقترح السفير الكندي، وأوضح بأن وجهة نظره مشابهة له، لكنه أعرب عن تعجبه من الموقف الذي اتخذته أستراليا في ذروة أزمة السويس ١٩٥٦، إذ لم ترَ له ج.ع.م أي مبرر يمكنها من تفهمه، لأن أستراليا لم يكن لها أي مصالح مباشرة في الأزمة، خاصة وأن الموقف الأسترالي في الأمم المتحدة كان شديد الخطورة، لأنه إذا تبنته دول أخرى لاستمر العدوان البريطاني الفرنسي أطول فترة ممكنه[١٣٣].

إلا أن السفير الكندي أرجع موقف أستراليا لرغبتها في الوقوف إلى جانب المملكة المتحدة، لكنه في الوقت نفسه عَبّر عن سعادته لرؤية إدراك وزير مصري للدور الحاسم الذي يمكن أن يلعبه الرأي العام الدولي من خلال الأمم المتحدة في تسوية النزاعات والمشاكل، وهو ما أبدى "ذو الفقار صبري" موافقته عليه، وأمام إلحاح "سميث" على دراسة إمكانية إلغاء الأمر العسكري ٥ ب، طلب "ذو الفقار صبري" بعض الوقت للنظر فيما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع إلغاء الأمر العسكري ٥ ب قبل أن تتم تسوية أزمة العلاقات مع المملكة المتحدة[١٣٤].

وقد تجدد اللقاء بين "سميث" و "ذو الفقار صبري" في ٢٤ فبراير، ووضح حينها أن الأخير لن يوصي بإلغاء الأمر العسكري ٥ ب حتى انتهاء المفاوضات مع المملكة المتحدة، ومع ذلك فقد أكد ثقته أنه سيتم إلغاءه بمجرد الوصول لتسوية، حتى ولو كان هناك تأخير في التعامل مع الأمر العسكري، تبعًا لكثرة القضايا التي لها الأولوية على مكتب رئيس الجمهورية، لأن الحكومة المصرية تعطي "الأولوية" للوصل إلى تسوية مع المملكة المتحدة عن الوصول إلى تسوية مع أستراليا[١٣٥].

اتصالات أرنولد سميث مع رئاسة الجمهورية لعودة العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا:

تتويجًا لجهود السفير "سميث"، أعلنت الحكومة المصرية إلغاء الأمر العسكري ٥ ب في الأول من مارس ١٩٥٩[١٣٦]، ليلتقِ سميث مع الرئيس "جمال عبدالناصر" نفسه في ١١ مايو ١٩٥٩، وقدم له نسخة من بيان صحفي لوزير الشئون الخارجية الأسترالي "رينشارد كاسي" أصدره في ٨ مايو ١٩٥٩ أشاد فيه بإلغاء الأمر العسكري، وإزالة ما تبقى من قيود مالية وتجارية وقانونية

على المواطنين الأستراليين في ج.ع.م –بعض تلك القيود أزيلت فعليًا في ٢٩ يناير ١٩٥٨ في قرار رفع إجراءات الحراسة عن الأصول الأسترالية المصادرة–، وأعلن "كاسي" صراحةً أن إلغاء الأمر العسكري قد أزال أحد العقبات الرئيسية التي تحول دون عودة العلاقات بين البلدين(١٣٧).

وبعد قراءة "الرئيس عبدالناصر" للبيان، أشار إلى أن "ريتشارد كاسي" كان قريبًا من أزمة السويس ١٩٥٦، ولديه معرفة بمشاكل المنطقة، ومع ذلك، لم يرَ السفير الكندي أنه من الحكمة الدخول في أي نقاش مع الرئيس حول موضوع عودة العلاقات مع أستراليا، لاسيما وان مجلس الوزراء الأسترالي كان قد وجه "سميث" بتأجيل مسألة عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى أن يتم عودتها مع المملكة المتحدة(١٣٨)، كما أن الهدف الأساسي للقاء السفير الكندي بالرئيس "عبدالناصر" مناقشة سبل عودة علاقات طبيعية مع المملكة المتحدة أولًا، وقد اتفق مع الرئيس "عبدالناصر" أن يبقى الجهد الكندي سرا(١٣٩).

وعلى الرغم من عدم الحديث صراحةً عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين ج.ع.م وأستراليا في لقاء الرئيس "عبدالناصر" والسفير الكندي، إلا أن الأخير نجح في الوقوف على الإطار العام لوجهة نظر "الرئيس عبدالناصر" بشأن بناء علاقات دبلوماسية ودية مع الدول الغربية التي لها دور في العدوان الثلاثي، بشكل عام، وقد جاءت كالتالي:

- أكد الرئيس عبدالناصر أنه لا ينبغي أن تفهم موافقته على إعادة العلاقات الدبلوماسية، في حال حدوثها، على أنها ترحيب من الحكومة المصرية بتلك الدولة –المملكة المتحدة– بذراعين مفتوحين، مستشهدًا بموافقة العالم الغربي على وجود علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، والعكس صحيح، لأن كلا الجانبين وجد أن إقامة تلك العلاقات جدير بالاهتمام، على الرغم من عدم الثقة والمخاوف المتبادلة.
- أن عودة العلاقات الدبلوماسية قد تكون نقطة انطلاق لتحسن تدريجي في العلاقات المتبادلة.
- أوضح الرئيس أنه على الرغم أن شكوك واستياء ج.ع.م من المملكة المتحدة –وهو ما ينطبق على أستراليا– من السهل أن يتم تفهمها، إلا أنه يصعب على الدول الاستمرار في بناء سياستها على المدى الطويل على أساس عداوات قديمة، بل من الضروري أن يكون هناك سعي مشترك لمعالجة المشكلات الدولية، بناء على التسامح وتجاوز تلك العداوات(١٤٠).

وقد لاقى تصرف السفير الكندي في القاهرة مع "الرئيس عبدالناصر" رضى الحكومة الأسترالية، وطلبت من السفير الكندي في ٩ يونيو ١٩٥٩ انتظار التطورات في مختلف المسائل العالقة بين أستراليا والحكومة المصرية، وفي مقدمتها مسألة **النصب التذكاري** و**إجراءات تنفيذ إلغاء الأمر العسكري ٥ ب**، وأن تلك المسائل كان التقدم فيها شديد البطء، وبطريقة تؤكد أن الحكومة المصرية وضعت عودة العلاقات مع أستراليا في مرتبة لاحقة لعودتها مع المملكة المتحدة، حتى وأن كانت أستراليا قد تراجعت عن فكرة مطالبتها للحكومة المصرية بتحمل تكاليف ترحيل النصب التذكاري وترميم مقابر الحرب(١٤١)، لاسيما وأن ج.ع.م رأت أنها لا يمكن أن تتحمل أية مسؤولية عن ما حدث، لأن تضرر بالنصب التذكاري نشأ عن ظروف ناتجة عن عدوان خارجي(١٤٢).

كانت أستراليا تدرك أن **المزايا التي ستعود عليها**(١٤٣) من عودة العلاقات أكبر من تلك التي قد تعود على مصر، وبناء عليه فأستراليا كانت مستعدة لاستثمار كل فرص التصالح، ولكن ليس للحد الذي تضع فيه أستراليا نفسها في "موقف مهين"، أو تظهر وكأنها تتوسل لعودة العلاقات الدبلوماسية!(١٤٤)، وطالبت السفير الكندي أن يرفض وجهة النظر المصرية بشأن أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية، في حال تم سردها مرة أخرى أمامه بأن يكون قرار قطع العلاقات "انتقام" منها لموقف اتخذته في الأمم المتحدة، وأنه من غير الممكن تبرير أن يكون هناك انتقام منها لمجرد الطريقة التي صوت بها الوفد الأسترالي في الهيئة الأممية، وطالبت السفير الكندي برفض القول بأن الإجراءات التي اتخذتها ج.ع.م تجاه أستراليا كانت لاعتقادها بأن مهمة "روبرت منزيس" إلى القاهرة في عام ١٩٥٦ كانت تربط أستراليا بالعدوان العسكري الثلاثي(١٤٥).

وفي اتجاه مغاير، لم يساير مسئولي الحكومة الكندية طريقة التفكير الأسترالية بشأن البحث في أسباب قطع العلاقات، وطالبو المفوض الأسترالي في كندا "كاوثورن Cawthorn" التفكير عوضًا عن ذلك في السبل الممكنة لعودة علاقات أستراليا مع مصر، إلا ان المفوض الأسترالي دافع عن موقف بلاده وأكد أنها تفكر فعلًا في معوقات عودة العلاقات الودية، بدليل اهتمامها بتسوية مسألة ترحيل النصب التذكاري وترميم مقابر الحرب كداعم لعودة علاقات ودية(١٤٦).

وفي تأكيد لدفاع "كاوثرون" عن جدية أستراليا في عودة العلاقات، فضل "جيمس بليمسول James Plimsoll" المندوب الأسترالي لدى الأمم المتحدة عودة العلاقات بين أستراليا و ج.ع.م بأسرع ما يمكن **دون انتظار لقرار المملكة المتحدة**، ما لم يكون لدى الأخيرة مانع، لأن من مصلحة أستراليا والغرب عامة، توسيع نطاق اتصالات الحكومة المصرية مع العالم غير الشيوعي،

وأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك ما فعله السفير الكندي بالتعامل مع "الرئيس عبدالناصر" شخصيًا بدلاً من الوزراء، واستبعد أن ينتج عن الرئيس "عبدالناصر" أي رد فعل سلبي في حال الحديث عن عودة العلاقات، لاسيما وأن الموظف الأسترالي في السفارة الكندية في القاهرة لم يتلقَ أي معاملة غير جيدة من المصريين منذ وصوله، كما أنه بدأ العمل مع السفير الكندي لإعداد وجمع الملفات والمستندات الأساسية لتستخدمها البعثة الأسترالية عند استئناف عملها في القاهرة(١٤٧).

وأعربت الحكومة الأسترالية من جديد في ١٧ يوليو ١٩٥٩ عن تقديرها للجهد الذي قام به السفير الكندي "أرنولد سميث" ولتعليقاته المفيدة، وفي الوقت نفسه طلبت منه استمرار التواصل مع السلطات المصرية، مع تفضيل الرئيس "عبدالناصر" مستعينا بالعلاقة الطيبة التي نشأت بينهما في لقائهما السابق في ١١ مايو ١٩٥٩، وتحري موقفه من مسألة عودة العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا، دون انتظار لعودة العلاقات مع المملكة المتحدة –التي رحبت بإمكانية عودة علاقات أستراليا مع ج.ع.م–(١٤٨)، لاسيما وأن الحكومة المصرية كانت قد وافقت في بداية يوليو ١٩٥٩ على ترحيل النصب التذكاري لأستراليا(١٤٩).

ومن الملاحظ هنا أن الموافقة على ترحيل النصب التذكاري كان العقبة الأخيرة أمام عودة العلاقات(١٥٠)، وتم لاحقًا إعلان ذلك من قبل كل من وأستراليا ونيوزيلندا وج.ع.م بشكل فردي، وكان الاتفاق على أن يتم تفكيك النصب التذكاري ونقله إلى أستراليا لإعادة إقامته في مدينة ألباني Albany في غرب أستراليا، حيث خرجت منها القوات المشاركة في الحرب العالمية الأولى إلى الشرق الأوسط، وأن تكون تكاليف التفكيك والشحن مناصفة بين أستراليا ونيوزيلندا(١٥١).

ووضعت الحكومة الأسترالية للسفير الكندي في القاهرة عددًا من القواعد، طالبته بالاستناد عليها عند عرضه لمسألة عودة العلاقات مع الحكومة المصرية، وهي:

- أن لدى السفير الكندي سببًا شخصيًا للاعتقاد بأن الحكومة الأسترالية تميل نحو عودة تمثيلها الدبلوماسي في القاهرة بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأنه سيوصي الحكومة الأسترالية بذلك.
- لا ينبغي أن يلزم السفير الكندي الحكومة الأسترالية بتقديم طلب من جانبها لإعادة فتح بعثتها الدبلوماسية.
- أن تغير الموقف الأسترالي إنما جاء لموافقة ج.ع.م على ترحيل النصب التذكاري.

- التأكيد على أن مساعي السفير الكندي يجب أن تبدو شخصية، لحماية الحكومة الأسترالية من احتمال أن تقول نظيرتها المصرية علنًا –حتى عند عودة العلاقات الدبلوماسية– أن أستراليا هي من طلبت الإذن رسميًا بعودة بعثتها إلى القاهرة، وعليه يجب أن تكون أستراليا في وضع يسمح لها بإنكار تقديم مثل هذا الطلب الرسمي، ومع ذلك، فإنها تفترض، بعد الوصول إلى اتفاق مع الحكومة المصرية، أن يصدر جميع الأطراف بعض الكلمات المناسبة في بيان صحفي، تشير إلى أن عودة العلاقات الدبلوماسية جاء استنادًا على "المصلحة والرغبة المشتركة".
- الحكومة الأسترالية تفكر اولًا في استعادة الوضع السابق على قطع العلاقات، أي أن يكون التمثيل على مستوى المفوضية أولًا، وترك مسألة ما إذا كان ينبغي رفع التمثيل إلى مستوى السفارة أم لا.
- على الرغم من ترحيب الجانب الأسترالي بوجود بعثة دبلوماسية مصرية في كانبيرا بأستراليا، إلا أن ذلك لا يجب أن يتم وضعه كشرط لعودة البعثة الأسترالية إلى القاهرة.

وقد رحبت الحكومة الكندية بالمبادرة الأسترالية ورأت أنها تبعث الأمل في عودة العلاقات الطبيعية بين أستراليا ومصر، مع توجيه السفير أن يتناول تلك المسألة مع الرئيس عبدالناصر حيثما أمكن ذلك(١٥٢).

وبشكل مفاجئ؛ زار الممثل الأسترالي في الأمم المتحدة "بليمسول" القاهرة يومي ٢٦ و٢٧ يوليو ١٩٥٩، وقد التقى المسئول الأسترالي في السفارة الكندية "ريتشارد جاردنر" والسفير الكندي "أرنولد سميث"، وأشار "بليمسول" أن السفير الكندي "أرنولد سميث" كان مفيدًا جدًا له خلال الزيارة، ومنحه قدرًا كبيرًا من وقته، وأنه كان أيضًا مفيدًا للغاية للمسئول الأسترالي "جاردنر" منذ وصوله إلى القاهرة في عام ١٩٥٨ حيث سمح له بالاطلاع على وثائق مهمة، ورتب له حضور اجتماعات رؤساء بعثات دول الكومنولث في القاهرة بانتظام، وأكد أن "أرنولد سميث" قدم لأستراليا كل ما يستطيع تقديمه، وبشكل لا يقارن مع ما قدمه السفير الكندي الأسبق "ماكدونيل" الذي جعل أستراليا تشعر بخيبة؛ وأشار "بليمسول" إلى قناعته بأن أستراليا أصبحت تحصل من خلال كندا على أكثر بكثير مما كانت ستحصل عليه لو كانت دولة أخرى هي القوة الحامية لها، مما أكد صحة قرار أستراليا بمطالبة الحكومة الكندية برعاية مصالحها(١٥٣).

وخلال النقاش أوضح السفير الكندي لبليمسول أن صورة المملكة المتحدة في القاهرة مختلفة تمامًا عن صورة أستراليا، حيث أن المملكة المتحدة كانت تواجه صعوبات كبيرة في التعامل، وأن الحكومة المصرية رفضت أن تسمح لبعثة المملكة المتحدة الخاصة بمتابعة عقاراتها باستخدام مبنى السفارة البريطانية السابق في القاهرة، إلا أن الأمر مختلف تمامًا بالنسبة لأستراليا، حيث سمح للمسئول الأسترالي "جاردنر" باستخدام مقر المفوضية الأسترالية السابق كمكتب ومقر إقامة له، كما كان يظهر اسمه كسكرتير ثان في القائمة الدبلوماسية للبعثة الكندية في القاهرة كمختص بالمصالح الأسترالية، أما أعضاء بعثة المملكة المتحدة في القاهرة لم يظهروا على القائمة الدبلوماسية(١٥٤).

وعبر "أرنولد سميث" عن تقييمه للسياسة المصرية العامة، بأنها أرادت أن تقلل من عزلتها عن العالم الغربي، وأظهرت اهتمامًا حقيقيًا بالبحث عن مصالحها الوطنية، وأن على الغرب التعامل معه وفق ذلك الوضع، خاصة وأن "سميث" رأى عدم وجود بديل للرئيس عبدالناصر يكون أفضل للغرب، علاوة أنه أضاف: *"إن عدم نجاح عبدالناصر في تلك الفترة سيكون بمثابة ضربة نفسية كبيرة للشعب المصري الذي اكتسب الآن ولأول مرة في تاريخه احترامه لذاته، وأن عدم نجاحه قد يحدث صدمة للشعب المصري، من المحتمل أن تدفعهم للتقارب أكثر مع العالم الشيوعي"*(١٥٥).

وبمجرد مغادرة "بليمسول" سعى السفير الكندي في القاهرة لتحري موقف "الرئيس عبدالناصر" من مسالة عودة العلاقات الدبلوماسية، وأكد أنه لا يتوقع أي صعوبة في إجراء مقابلة مع الرئيس، لاسيما وأنه –أي السفير الكندي– كان قد أجرى جولة في عدد من الدول العربية في أواخر يوليو ١٩٥٩، وكان لديه اعتقاد أنها ستكون سندًا كافيًا للقاء الرئيس والتباحث بشأنها، ثم مفاتحته في مسألة عودة العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا(١٥٦).

إلا أن السفير الكندي لم يتمكن من مقابلة الرئيس "عبدالناصر"، لكنه التقى في الثاني من أغسطس ١٩٥٩ بوزير شئون رئاسة الجمهورية "علي صبري"(١٥٧) في قصر القبة، والذي أشار إلى أن الرئيس مرهق، وقرر أخذ إجازة لمدة أسبوع، وفي خلال النقاش المشترك أشار علي صبري إلى أن ج.ع.م تبذل جهودًا كبيرة لتطبيع وتحسين العلاقات مع معظم الدول، لينتهز السفير الكندي الفرصة وأشار إلى أن ذلك قاده إلى التفكير في أن الوقت قد أصبح مناسبًا ليوصي *"بعودة العلاقات الدبلوماسية بين أستراليا وج.ع.م"*، وأنه اعتقد بأن الحكومة الأسترالية ستكون مستعدة لقبول مثل هذه التوصية إذا قدمها لها، وأنه قبل قيامه بذلك يرغب في أن يحصل على موقف الرئيس "عبدالناصر" من تلك الفكرة، وشدد السفير الكندي على أنه يقوم فقط باستكشاف الوضع بشكل شخصي(١٥٨).

وقد أظهر "علي صبري" تجاوبًا كبيرًا مع مقترح السفير الكندي، وأوضح إنه اعتقد أيضًا أنه قد حان موعد عودة العلاقات مع أستراليا، لكنه يتعين عليه بالطبع مناقشة هذه المسألة مع الرئيس شخصيًا، وأنه سيرد على السفير الكندي في غضون عشرة أيام، كما أنه يعتقد أن الرئيس سيوافق على مقترح السفير الكندي لأنه تماشى بشكل مباشر مع الاتجاه العام للسياسة المصرية آنذاك، مؤكدًا إنه لا يعلم مدى استعداد حكومته لإنشاء بعثة دبلوماسية في كانبيرا، إلا أن السفير الكندي سارع وأوضح أنه يعتقد أن الحكومة الأسترالية لن تضع تلك المسألة كشرط لعودة العلاقات، وإن كانت سترحب بأي تمثيل دبلوماسي مصري، مع التأكيد على أن التمثيل الأسترالي سيكون في الغالب على مستوى المفوضية كما كان حتى نوفمبر ١٩٥٦[١٥٩].

ويبدو أن لقاء السفير الكندي ووزير شئون رئاسة الجمهورية قد سرب لصحيفة "الأهرام"، فقد حملت في صفحتها الأولى في ٤ أغسطس خبرًا بأن أستراليا قدمت طلبًا لعودة العلاقات الدبلوماسية مع ج.ع.م بواسطة السفير الكندي في القاهرة، وأن الحكومة المصرية لم تقرر بعد موقفها[١٦٠]، مما أزعج السفير الكندي وجعله يسارع ويلتقى بعلي صبري، الذي أكد أنه ليس من سرب هذه المعلومة، مؤكدًا على أنه من المناسب أن ينكر السفير الكندي ذلك الخبر أيضًا، كما نفى السفير في برقيته للخارجية الكندية أي مسئولية عنه وعن الوزير المصري، وأشار إلى أن "الأهرام" استقت معلوماتها من مصادر بوزارة الخارجية البريطانية[١٦١].

وعلى الرغم من تخوف السفير الكندي من تسريب جهوده للصحافة، إلا أنه لم يترك فرصة اللقاء مع وزير الخارجية "محمود فوزي" في ٤ أغسطس، لكن "الأهرام" أشارت هذه المرة أن اللقاء لم يتناول موضوع إعادة العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا[١٦٢]، إلا أن تلك الجهود استدعت أن يعرض وزير الشئون الخارجية الأسترالي على مندوب أستراليا في الأمم المتحدة في ٥ أغسطس تقديم الشكر للحكومة الكندية، على ما قام به "أرنولد سميث"، واستفسر عن امكانية تعويض الحكومة الكندية عن ما تكبدته السفارة الكندية في القاهرة من نفقات نيابة عن أستراليا في المراسلات وما إلى ذلك[١٦٣]

وبدى حرص الحكومة الأسترالية على عدم تسريب مباحثات السفير الكندي في القاهرة لعودة العلاقات، قبل أن تعلم رد فعل الرئيس "عبدالناصر" تجاهها، بل كانت حريصة على عدم تناول الأمر في لقاء تم الإعداد له إبان عقد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٥٩ في نيويورك بين وزيري خارجية أستراليا وج.ع.م[١٦٤]، لاسيما وأن وزير الخارجية "محمود فوزي" لم

يكن راغبًا في إظهار موقف في أمر يقرره الرئيس "عبدالناصر"[١٦٥]، أو بين "عمر لطفى" مندوب ج.ع.م في الأمم المتحدة ونظيره الأسترالي "بليمسول" خشية أن يكون "لطفي" غير ملم بتطورات الأمور في القاهرة[١٦٦].

إعلان عودة العلاقات الدبلوماسية في أكتوبر ١٩٥٩، وتوجيه الشكر للحكومة الكندية:

تتويجًا لجهود السفير الكندي "أرنولد سميث"، فقد تم استدعائه في ١٥ أكتوبر ١٩٥٩ لقصر الرئاسة، وقام وزير شئون رئاسة الجمهورية "علي صبري" بإبلاغه نيابة عن الرئيس "عبدالناصر"، **بالموافقة على عودة العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا على الفور**[١٦٧]، وإعادة فتح المفوضية الأسترالية في القاهرة، وشدد بأنه من المهم تجنب أي احتمال يمكن أن يدفع البعض للادعاء بأن الحكومة المصرية هي من اتخذت زمام المبادرة، وأنه من غير الضروري أيضًا أن تبدو تلك المبادرة على أنها مقترحًا أستراليًا، وأن حكومته مستعدة لإصدار بيان بذلك، وقد تشارك "علي صبري" مع "أرنولد سميث" في صياغة بيان عودة العلاقات الدبلوماسية، على أن يعلن في القاهرة وكانبيرا في وقت واحد يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٩، وجاء في البيان المقترح:

"اتفقت حكومتا ج.ع.م وأستراليا على عودة العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح المفوضية الأسترالية في القاهرة، وقد تم اتخاذ هذا القرار على أساس المصالح والرغبة المشتركة بين الحكومتين، عقب مناقشات غير رسمية جرت بين الحكومة المصرية والسفير الكندي بالقاهرة المسؤول عن رعاية المصالح الأسترالية في القاهرة"[١٦٨].

كما قام "أرنولد سميث" بسؤال "علي صبري" عما إذا كان لدى الحكومة المصرية النية لتفتح بعثة لها في ذلك الوقت في كانبيرا، فأجابه أن إعادة افتتاح المفوضية الأسترالية في القاهرة هي الهدف الأولي، وأنه لم يكن هناك من قبل بعثة مصرية في أستراليا، وربما تدرس وزارة الخارجية المصرية تلك المسألة في ضوء ميزانيتها، وربما يساعد تطور الوضع التجاري بين البلدين في التعجيل بتلك الخطوة، وأن الحكومة المصرية ستدرس إمكانية شراء ملابس الصوف من أستراليا وبيع القطن المصري لها، وأشار "علي صبري" إلى أن مستشاريه الاقتصاديين يأملون في أن يكون ذلك ممكنًا في المستقبل القريب، وأنه من الممكن مناقشة ذلك بين مسؤولي التجارة المصرية مع المفوضية الأسترالية عند افتتاحها[١٦٩].

والجدير بالذكر أن الرئيس "جمال عبدالناصر" طلب من "علي صبري" أن يخبر السفير الكندي بالقاهرة أنه كان يتشارك الرغبة في أن تؤدي عودة العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا إلى زيادة التفاهم والصداقة، وانتهز السفير الكندي الفرصة وأوضح أنه عقب البيان الصحفي المشترك، تعتزم أستراليا إعادة فتح مفوضيتها في غضون أسابيع بعد أن تنتهي من الترتيبات الإدارية اللازمة لذلك، وقد تفهم الرئيس "عبدالناصر" ذلك بسهولة، وبالتزامن مع تلك الخطوات سارع الإعلام المصري بنشر أخبار إيجابية تجاه أستراليا بشكل عام(١٧٠).

واتفق السفير الكندي مع وزير شئون الرئاسة أنه في حال إذا سألت الصحافة الحكومة المصرية عن الجانب الذي اتخذ زمام المبادرة بشأن عودة العلاقات، أن تذكر أنه اقتراح قدمه السفير الكندي في القاهرة للطرفين وقبلاه معًا، وأن تفعل الحكومة الأسترالية الأمر ذاته، وأنه يمكن القول بأن قضايا مثل إجراءات الحراسة والنصب التذكاري قد تمت معالجتها بدرجة كبيرة(١٧١).

وحرص السفير الكندي على الاستفسار عما إذا كانت الحكومة المصرية ستوافق على الإسراع في إجراءات عودة العلاقات الدبلوماسية بإعادة فتح المفوضية الأسترالية في القاهرة في غضون أيام قليلة بعد إعلان قرار عودة العلاقات –إذا رغبت الحكومة الأسترالية في ذلك– وما إذا كان سيتم قبول السيد "إيان نيكولسون Ian Nicholson"(١٧٢) كرئيس لقسم المصالح الأسترالية بالسفارة الكندية، وقد أظهر "علي صبري" الموافقة على هاتين النقطتين نيابة عن الحكومة المصرية، وطمأن السفير بأن الحكومة المصرية قد بدأت بالفعل مفاوضات عودة العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة(١٧٣)، وقد ألمحت "الأهرام" إلى أن **الحكومة المصرية أولت "مسألة عودة العلاقات" مع أستراليا مكانة أسبق من عودتها مع المملكة المتحدة**(١٧٤)، والتي لم تعد معها العلاقات سوى في ١ ديسمبر ١٩٥٩(١٧٥)، وفرنسا أيضًا لم تعد معها العلاقات سوى في نوفمبر عام ١٩٦٣(١٧٦)، وهو تغيير فيما كانت تخطط له ج.ع.م وأستراليا، بأن تكون عودة علاقاتهما خطوة لاحقة لعودة العلاقات مع المملكة المتحدة.

كما نشرت "الأهرام" أن أستراليا قررت عودة العلاقات الدبلوماسية–خلافًا لما تم الاتفاق عليه مع السفير الكندي بأن يبدو المقترح منه شخصيًا–، وأنها بمجرد موافقة الحكومة المصرية على ذلك ستبعث على الفور مبعوثًا لها بدرجة وزير مفوض، وأن بلاغ مشترك ستصدره الخارجية المصرية والسفير الكندي بالقاهرة بشأن الأمر، وأن الحكومة المصرية وإن لم يكن لها تمثيل دبلوماسي في كانبيرا من قبل، إلا أنها قررت إنشاء مفوضية هناك بعد عودة العلاقات، كما غادر

الموظف الأسترالي في السفارة الكندية في القاهرة "جاردنر" للإعداد لعودة العلاقات[١٧٧]، وعلى الرغم من امتناع السفارة الكندية عن تأكيد الخبر، إلا أنها تنفيه[١٧٨].

وجدير بالذكر هنا أن الحكومة المصرية كانت قد رفضت وجود تمثيل لها في أستراليا، على الرغم من حدوث جهود هندية متواصلة طوال عامي ١٩٥٨- ١٩٥٩ لإنشاء ذلك التمثيل[١٧٩]، بتفويض المندوب السامي الهندي في كانبيرا بأستراليا للقيام بالأعمال القنصلية نيابًة عن ج.ع.م، لأنها وجدت أنه لم يكن للجمهورية العربية قبل قطع العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا تمثيل قنصلي فيها، وكان الأستراليون –حتى قرار عودة العلاقات– لازالوا يعاملون معاملة رعايا الاعداء[١٨٠].

وبشأن قرار عودة العلاقات، نصح السفير الكندي في القاهرة الحكومة الأسترالية بالتنفيذ الفوري لعودة العلاقات الدبلوماسية، وإعادة فتح المفوضية وتعيين "نيكولسون" رئيسا لقسم المصالح الأسترالية في السفارة الكندية، خوفًا أن يطرأ أي شيء يعكر الأجواء السياسية الهادئة في القاهرة، على أن تستمر السفارة الكندية في تقديم كل مساعدة قد يحتاجها "نيكولسون" لتوفير المستندات المطلوبة والاتصالات وغير ذلك من الإجراءات الإدارية، حتى يحين الوقت الذي تستطيع فيه الحكومة الأسترالية إرسال الموظفين الذين ستحتاجهم المفوضية[١٨١]، وأن يكون "نيكولسون" عضوًا في السفارة الكندية في القاهرة[١٨٢].

وبدأت الخارجية الأسترالية أيضًا التباحث حول إرسال "هـ. كوك H.K.H. Cook" المفوض التجاري الأسترالي في القاهرة قبل قطع العلاقات –ثم المفوض التجاري في روما– في زيارة للقاهرة لمدة أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع كتمهيد لإعادة افتتاح مفوضيتهم في القاهرة، وتم الاستقرار على طرح السفارة الكندية في القاهرة لمقترح الزيارة على السلطات المصرية لاستكشاف على وجهة نظرها، كما طلبت تعليقات السفير الكندي نفسه على المقترح، إلا أنه استقر الرأي على تأجيل الزيارة لحين إعادة افتتاح المفوضية[١٨٣].

وسارعت الحكومة الأسترالية في ١٦ أكتوبر ١٩٥٩ بإرسال رسالة للسفير الكندي تخبره رسميًا بموافقتها على عودة العلاقات الدبلوماسية على الفور وإعادة فتح المفوضية الأسترالية في القاهرة، وأنها توافق على مقترح البيان الصحفي وصدوره يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٩، مع الإشارة أن الترتيبات الإدارية لإعادة افتتاح المفوضية الأسترالية في القاهرة ستتطلب بعض الوقت[١٨٤]، وطلبت منه أن يشرح ذلك للحكومة المصرية، وأبلغت شكرها للسفير الكندي وحكومته على العبء الذي

تحملاه خلال فترة رعاية المصالح وجهودهم لعودة العلاقات، وأنها تعتقد أن ديسمبر ١٩٥٩ أو يناير ١٩٦٠ هو أقصى موعد لإعادة فتح مفوضيتهم في القاهرة[١٨٥].

وحسب ما تم الاتفاق عليه، أعلن في بيان رسمي في ١٩ أكتوبر ١٩٥٩، في القاهرة وكانبيرا الاتفاق بشأن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد جهود السفير الكندي في القاهرة[١٨٦]، كما قامت إدارة المراسم بوزارة الخارجية المصرية بتبليغ البعثات الدبلوماسية الأجنبية في القاهرة والبعثات المصرية في الخارج بعودة العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا[١٨٧]، وقد أبدت الحكومة المصرية سعادتها بعودة العلاقات الدبلوماسية في بيانها الصحفي، كما أكد السفير الكندي في القاهرة وجود رغبة حقيقية لإنشاء بعثة دبلوماسية مصرية في كانبيرا وزيادة حجم العلاقات التجارية[١٨٨]، وأوضح أن البيان الصحفي بعودة العلاقات قد تم نقله بدقة في وسائل الإعلام الرسمية المصرية يوم ٢٠ أكتوبر[١٨٩].

ووجهت أستراليا بعثاتها الخارجية أيضًا للإعلان بأن السفير الكندي في القاهرة ووزير الشؤون الخارجية الأسترالي قد عملا لعدة أشهر على معالجة مختلف المسائل العالقة التي فرضت على الأستراليين بعد أحداث عام ١٩٥٦، وكان من بينها عقبات قانونية وتجارية ومالية وأخرى خاصة بالتأشيرة، وبترحيل النصب التذكاري إلى أستراليا[١٩٠]، وتقديرًا للجهود الكندية قدم وزير الدولة الأسترالي والنائب العام "جارفيلد بارويك Garfield Barwick"[١٩١] شكر بلاده لوزير الشؤون الخارجية الكندي "هاورد تشارلز جرين Howard Charles Green "[١٩٢]، للاهتمام الكبير والمساعدة التي قدمتها الحكومة الكندية وسفيرها في القاهرة "أرنولد سميث" لعودة العلاقات الدبلوماسية بين أستراليا ومصر، ليقابل "تشارلز جرين" ذلك بتقديره للإشارة للدور الذي لعبته حكومته وسفيرها في القاهرة في عودة العلاقات[١٩٣].

ونتيجة لذلك الوضع، أوضح وزير الخارجية المصري "محمود فوزي" للمندوب الأسترالي في الأمم المتحدة "بليمسول" في ٤ ديسمبر ١٩٥٩ أن الحكومة المصرية استقرت على افتتاح بعثة دبلوماسية لها في أستراليا[١٩٤]، وأكدت المفوضية الهندية في كانبيرا طلب الحكومة المصرية بأداء الخدمات القنصلية نيابة عنها في أستراليا، وهو ما لاقى قبول كبير لدى أستراليا[١٩٥].

وقد اختارت وزارة الشئون الخارجية الأسترالية في ١٧ ديسمبر ١٩٥٩ "ج.ب. فيكس G.B. Feakes"[١٩٦] لتعيينه قائمًا بأعمال المفوض الأسترالي في القاهرة، على أن يقوم السفير الكندي في

القاهرة بإبلاغ السلطات المصرية بذلك في ٢١ ديسمبر، وبدأ الإعداد لاستقبال البعثة الأسترالية بين السفارة الكندية في القاهرة والسلطات المصرية، وقد رأى السفير الكندي أن الاستقبال يجب أن يقتصر على حوالي ٥٠ أو ٦٠ شخصًا من بينهم مواطنين أستراليين وأعضاء ينتمون لمجموعة دول الكومنولث وأعضاء من وزارة الخارجية المصرية الذين ارتبطوا ارتباطًا وثيقًا بعودة العلاقات(١٩٧)، وتأكيدًا لتحسن الأمور أبلغت وزارة الداخلية المصرية موافقتها لمحافظ بورسعيد في ٢٣ ديسمبر على الطلب المقدم من الحكومة الأسترالية والنيوزيلندية لترحيل النصب التذكاري إلى أستراليا(١٩٨).

ورغم نجاح السفارة الكندية في مهمتها، إلا أن دورها استمر سواء في تسليمها لخطاب تعيين فيكس قائمًا بالأعمال قبل وصوله، لوزير الخارجية "محمود فوزى"، على أن تصدر دعوات الاستقبال باسم "فيكس"، وحضر حفل استقبال القائم بالأعمال الأسترالي كل من "أرنولد سميث" و"محمود فوزي"، وقوبل إعادة افتتاح المفوضية بتعليقات ودية من الإعلام المصري(١٩٩).

كما استمر الدور الكندي الإيجابي بأن اقترح السفير الكندي في رسالة للخارجية الأسترالية ضرورة ترقية التمثيل الأسترالي من وزير مفوض إلى سفير، ليتمكن الممثل الأسترالي من الوصول المباشر إلى رئيس الجمهورية(٢٠٠)، وهو ما استجابت له الحكومة الأسترالية لاحقًا في يونيو ١٩٦٠(٢٠١)، وهي الجهود التي جعلت "روبرت منزيس" يوجه خطاب شكر لرئيس الوزراء الكندي "جون ديفينباكر John Diefenbaker(٢٠٢)"، عبر فيه عن امتنان أستراليا للدور الفعال الذي قامت به كندا، وأنه يرى أن كندا ضربت مثالًا لاستعداد أعضاء مجموعة الكومنولث للتدخل لمساعدة بعضهم البعض في اللحظات الصعبة، كما شكره لنشاط السفارة الكندية في القاهرة والذي بلغت ذروته في المفاوضات التي أدت إلى عودة العلاقات الدبلوماسية، والتأكيد على وجه الخصوص على دور السفير الكندي "أرنولد سميث"، وعبر منزيس في النهاية عن أمله في أن تتاح لأستراليا، فرصة لتقديم مساعدة مماثلة لكندا(٢٠٣).

خاتمة:

ومن خلال البحث، تتضح عدة نتائج، وهي كالآتي:

- أثبتت كندا نفسها كصديق لأستراليا يوثق به، لاسيما وأنها نجحت في جهود إعادة العلاقات الدبلوماسية، لتضرب مثلًا جيدًا في التعاون المشترك بين مجموعة دول الكومنولث، وأن يخرج سفيرها في القاهرة "أرنولد سميث" من مرحلة جهود إعادة العلاقات بإظهار مهارات فائقة في صناعة علاقات ودية مع الرئاسة المصرية، ليكون سفيرًا في موسكو (أكتوبر ١٩٦٠ – أغسطس ١٩٦٣)، والأمين العام لمجموعة الكومنولث (١٩٦٥ – ١٩٧٥)[٢٠٤].

- حققت أستراليا مجموعة من الأهداف خلال الفترة التي تلت قطع العلاقات، فخلاف كونها أثبتت للملكة المتحدة بأنها ستظل الداعم الأكبر لها في القضايا الدولية الكبرى، حتى لو اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية خطًا آخر، وأنها تضحي بذلك الدعم بعلاقاتها بدولة قناة السويس، الدولة الأهم في الشرق الأوسط، ج.ع.م، كما أنها تجاوبت مع الرغبة الكندية في اعادة العلاقات الدبلوماسية، مع ابقاء المملكة المتحدة على علم بمعظم خطواتها، لأن أستراليا رأت أنها ستحقق الكثير من المصالح السياسية والاقتصادية في ج.ع.م بعوده العلاقات الدبلوماسية معها.

- نجحت ج.ع.م في إدارة الأزمة بشكل واضح، سواءً بقطع العلاقات مع أستراليا نتيجة دعمها العدوان العسكري، والإصرار على المضي قدمًا في قطع العلاقات وحرمان أستراليا من تواجدها في المنطقة، ونجحت أيضًا عدم اظهار الاهتمام بالجهود الكندية والرغبة الأسترالية بعودة العلاقات خلال عام ١٩٥٨، لإعطاء صورة دولية للحكومة المصرية أنها سيكون لها رد فعل تجاه كل عمل عدائي، سواء كان عداءً عسكريًا أو دبلوماسيًا، كما أنها حينما قبلت عودة العلاقات الدبلوماسية، قبلتها حتى قبل أن تعيد العلاقات مع المملكة المتحدة، لتبعثر الأوراق الأسترالية، بعدما ظلت تؤكد للسفير الكندي في القاهرة أنها لن تعيد العلاقات الدبلوماسية مع أستراليا قبل أن تقوم مع المملكة المتحدة بالأمر نفسه.

الملاحق:

ملحق رقم (١)

مذكرة لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية، ١١ أكتوبر ١٩٥٨.

لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والاسترالية

١١/١٠ ٨

١١/١٠/٥٨

مذكرة
للسير السيد السفير الوكيل

تتشرف لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والاسترالية بالاحاطة السفارة الملكية المفوضية الشئون الاسترالية بحثه الى الوزارة بمذكرة مرفق مع هذا صورتها تبلغ فيها بس رسالة من السلطات الاسترالية الى حكومة الجمهورية العربية المتحدة وتذكر فيها :-

(١) أن حكومة أستراليا أظهرت ارتياحها لرفع الحراسة عن اموال الرعايا الاستراليين وانها تفسر ذلك على أنه انسحار من جانب السلطات المصرية المختصة بأن حوادث أكتوبر- نوفمبر ١٩٥٦ لا تفيد قيام حالة الحرب بين مصر واستراليا .

(٢) ترجو حكومة استراليا عدم تحصيل النسبة العشرية التي تحصلها الحراسة نظير إدارة الاموال والممتلكات التي تسلم الى اصحابها من الاستراليين وتطلب رد المبالغ التي حصلت في هذا البند الى اصحاب الاموال المشار اليهم .

(٣) أن الحكومة الاسترالية سرها أن تعلم ان الحسابات الخاصة لاعضاء المفوضية الاسترالية السابقة في القاهرة قد سلمت الى اصحابها دون استقطاع أي نسبة نظير الادارة وانها ترجو ان تعامل اموال المفوضية الاسترالية السابقة نفس المعاملة .

(٤) تقدر الحكومة الاسترالية روح التعاون التي أظهرتها السيد الحارس العام سواء فيما يختص بالنظر في اقرار رفع الحراسة عن أموال الرعايا الاستراليين أو في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك . وانها ترجو الا تعلق اجراءات رفع الحراسة وتسليم الاموال لاصحابها الى ان يتم النظر فيما طلبته بخصوصه .

المسجل الأرشيفي 0078 - 037205
رة هذه الوثيقة ملك لدار الوثائق المصرية وهي للأغراض البحثية فقط ولا يجوز نسخها بأي صورة أو نشرها
ما لم استخدامها كمستند قانوني لا بد الرجوع إلى دار الوثائق

- ٢ -

وقد تفضلت السفارة الملكية في مختتم المذكرة اشعارنا باستلام تلك المذكرة .

ويتشرف بأن يرد على ما جاء في تلك المذكرة بما يلي

(١) أن القرار الوزاري رقم ٣٦ بتاريخ ٢١ يناير ١٩٥٨ الذي اصدره السيد وزير المالية والاقتصاد في ذلك الوقت لم ينسخ الا ربع الحراسة عن اموال الرعايا الاستراليين دون غيرها مما جاء ذكره في الامر العسكري رقم ٥ ب لسنة ٥٦ الصادر بحظر التعامل مع الرعايا الاستراليين .

وقد تكون حركة مذكورة من حكومة استراليا ان تحاول تفسير مسألة رفع الحراسة بأنها عرافقة من جانب الحكومة المصرية على عدم اعتبار حوادث اكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦ بمثابة حالة حرب بين مصر واستراليا .

وتفادة قيام الحرب بين مصر وانجلترا او فرنسا مسألة يبحثها القانونيون ويصلوا الى حل بشأنها بعدن الرجوع اليهم فيه ويهمل يعتبر الوضع بين مصر وانجلترا على الوضع بين مصر واستراليا حيث علما بأن العلاقات الدبلوماسية قطعت مع كل من انجلترا وفرنسا عقب الاعتداء على مصر مباشرة وبسببه وتحديدا في أول نوفمبر ١٩٥٦ اينما تقطعت العلاقات مع استراليا بعد ذلك في ٦ نوفمبر دون ان تشترك استراليا في الهجوم المسلح على مصر . وكان ما جاء في المذكرة التي سلمت لوزير استراليا المفوض في ذلك الوقت انه نظرا لعرقف حكومة استراليا المعادي تجاه الحكومة المصرية في جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ وفي جلسة مجلس الامن في ٦ نوفمبر ١٩٥٦ فان الحكومة المصرية قررت قطع العلاقات مع حكومة استراليا اعتبارا من ٦ نوفمبر ١٩٥٦ .

ويأمل أن استراليا تريق من وراء ذلك الى تعديل الوضع بين الجمهورية العربية المتحدة وبينها دون الدخول في مناقشة [illegible]

المسجل الأرشيفي 0078 - 037205
للأغراض البحثية فقط ولا يجوز نسخها بأي صورة

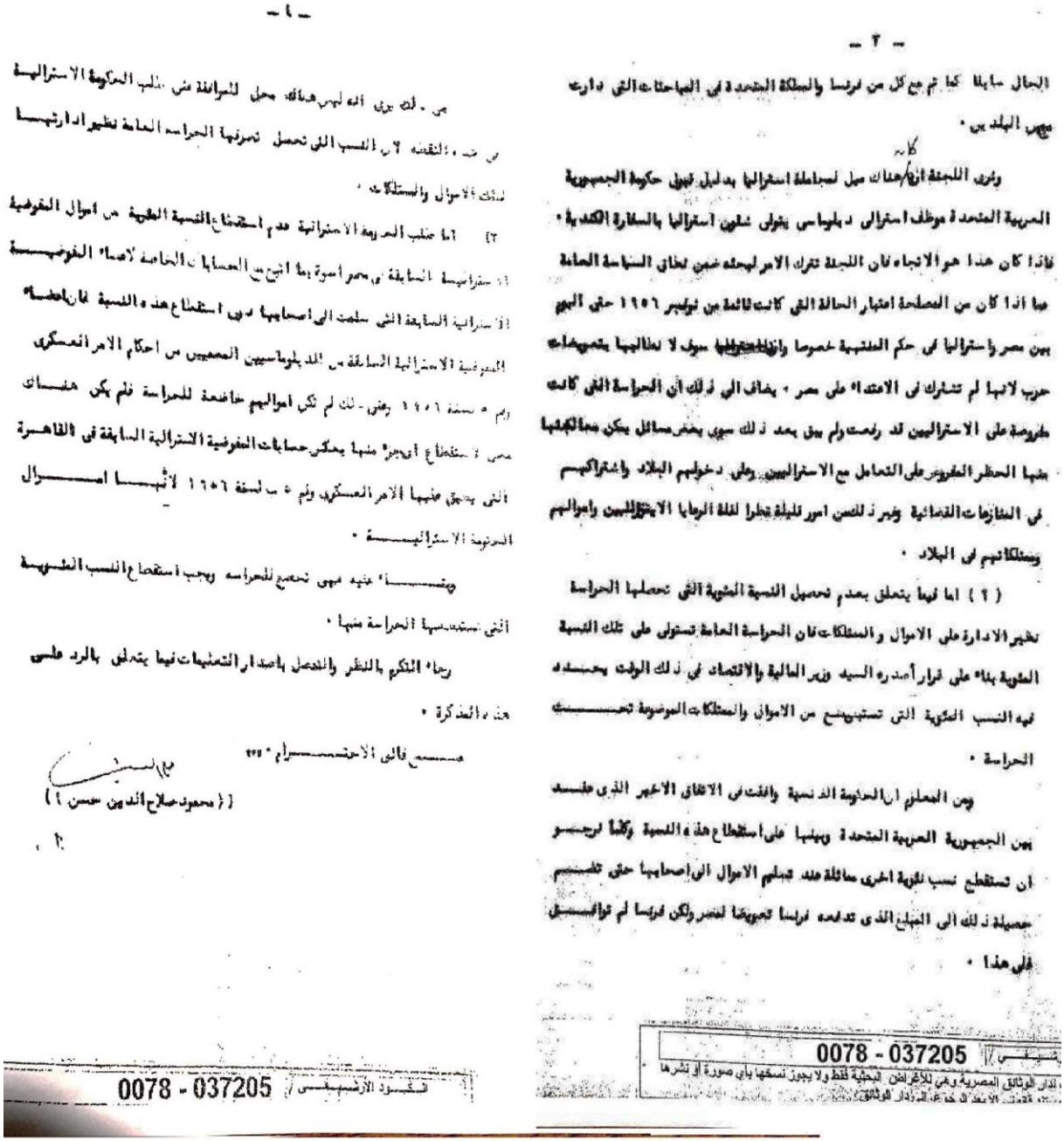

_ **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج**: فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (٠٠٧٨-٠٣٧٢٠٥)، مذكرة لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية رقم ٥٥/ ١٠/ ١٢، إلى وكيل وزارة الخارجية، ١١ أكتوبر ١٩٥٨.

ملحق رقم (٢)

توجيهات أستراليا للسفير الكندي في القاهرة بشأن عودة العلاقات مع ج.ع.م ١٠ فبراير ١٩٥٩

DEPARTMENT OF EXTERNAL AFFAIRS.

OUTWARD CABLEGRAM.SECRET

56/1308.

BC: O.1882

Dated: 10th February, 1959
1630
(Via leased channel)*

TO:

Australian High Commission,
OTTAWA*.....32

Australian High Commission,
LONDON.....342

REPEATED (for information) NEW YORK*...50
WASHINGTON*....129

SECRET

Relations with Egypt.

Canadian Ambassador, Cairo, should be informed for his strictly confidential information that Cabinet has agreed in principle to resumption of relations with Egypt (resumption would be with U.A.R.) subject to -

(a) our not resuming before the United Kingdom do so themselves;

(b) settlement of outstanding issues on following basis:

(i) Proclamation 5B to be repealed, but making best arrangements obtainable with respect to desequestration charge;

(ii) Removal of existing visa restrictions which in practise prevent Australians visiting Egypt except in transit or for limited business reasons;

(iii) ANZAC Memorial to be removed from Egypt on best terms we can arrange.

2. We should like Canadian Ambassador to bear the above decision in mind in future dealings with U.A.R. authorities. We would not want him, however, to relax his pressure on Egyptians for the total repeal of Proclamation 5B nor to abandon any discussions he may have been conducting or contemplating regarding desequestration charge. He will appreciate that Cabinet decision requires us to do the best we can under paragraph 1(b) (i) as well as 1(b)(iii) above.

3. We should be grateful if Ambassador would now, unless he sees objections to this course, submit formal request for removal of abovementioned visa restrictions.

4. As regards ANZAC Memorial we should prefer to delay any further approach to the Egyptians until we have concluded discussion with New Zealand and interested servicemen's organizations) on the question of removal. The Egyptians should not be allowed however to assume that we have let up on this matter.

5. We should appreciate any comments Ambassador may care to make on above aspects.

FOR LONDON ONLY

6. While not wishing to run ahead of United Kingdom in resuming diplomatic relations, we would hope that our resumption will not be greatly delayed, and would appreciate fullest information on United Kingdom intentions on this matter.

7. On latter aspect we have experienced some difficulty in understanding precise United Kingdom position. In Savingram EX963/58 and telegram 216/59 you reported that United Kingdom were anxious to reestablish mission in Cairo and proposed immediately on conclusion of financial agreement to establish diplomatic mission under Charge d'Affaires to be succeeded by Ambassador few months later. This advice conflicts with that contained in C.R.O. telegram W.55, of 27th January, 1959 , which states they merely wish to establish a "mission" with appropriate facilities in Cairo to implement agreement and are "content to leave resumption of diplomatic relations proper until later".

_ NAA: A1209 1957/4784 ID 726559; Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., Ottawa, Feb.10, 1959, "32, Relations with Egypt".

ملحق رقم (٣)

لقاء السفير الكندي بوزير شئون الرئاسة وقرار عودة العلاقات ١٥ أكتوبر ١٩٥٩

380. DEA/12653-B-40

L'ambassadeur en République arabe unie au secrétaire d'État aux Affaires extérieures

Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs

TELEGRAM 927 Cairo, October 15, 1959

CONFIDENTIAL. EMERGENCY.

Repeat Canberra (Emergency) from Ottawa, Permis New York, Washington, London from Ottawa (Information)

Please pass copy Emergency to Australian High Commissioner's Office for transmission to Canberra and to Mr. Casey in New York.

AUSTRALIA-UAR RELATIONS

I was summoned today to presidency and informed by Ali Sabri, on behalf of President Nasser, that UAR Government agree to immediate reestablishment of diplomatic relations and reopening of Australian legation in Cairo.

2. Ali Sabri said that it was important for UAR to avoid any appearance that they had taken initiative. They agreed however that it was not repeat not necessary to suggest any Australian initiative, and they have accepted a form of words which we drafted and which they will issue as a press release on Monday October 19 in Cairo. We assume that Australia will issue this same press release at same time in Canberra.

Press Release Begins:

"The Governments of the United Arab Republic and Australia have agreed to the reestablishment of diplomatic relations and the reopening of the Australian legation in Cairo. This decision has been taken on the basis of mutual interest and desire of the two governments following informal discussions between the United Arab Republic Government and the Canadian Ambassador in Cairo who has been responsible for the protection of Australian interests in the United Arab Republic."

Press Release Ends.

3. I agreed that UAR might, if questioned by press about which side took initiative about resumption of relations, state that proposal was made by Canadian Ambassador in Cairo to both parties and accepted by both. I trust that if Australian Government have to give more information than that in draft press release, something along these lines would be satisfactory there also. Naturally there could be no repeat no objection to saying that such issues as sequestration, Anzac memorial etc. have been substantially disposed of.

4. I think it is desirable to implement immediately the decision to reestablish relations. Conceivably a tense situation could arise in Mideast, e.g. Iraq, and it seems to me desirable to get legation reopened before anything can arise to disturb present relatively serene political atmosphere in Cairo. I therefore took liberty of asking Ali Sabri whether UAR Government would agree, should Australian Government so desire, to reopening legation within a few days after announcement of decision, and whether they would accept Mr. Ian Nicholson as Chargé d'Affaires. Ali Sabri agreed to both these points on behalf of UAR Government.

5. I would therefore recommend that Australian Government consider immediate appointment of Mr. Nicholson as Chargé d'Affaires. Naturally this Embassy will continue to give him every assistance he may require for security of documents, communications and otherwise, until such time as Australian Government can send out the staff they will require.

6. Incidentally Australian Government may be interested to know that Ali Sabri told me that UAR Government has also now decided to move on question of relations with UK. I have learned from Mr. Crowe that preliminary negotiations with them have begun.

7. I am leaving Cairo Monday morning October 19 for fortnights conference in Paris. If there is likely to be any hitch in Canberra over arrangements described above it would be helpful here if I could be informed by Saturday October 17 at latest.

8. See my immediately following telegram.†

ARNOLD SMITH

_ DCER, Vol.26, 1959, D.380, Telegram 927 from Ambassador in UAR to Secretary of State for External Affairs, Cairo, October 15, 1959, "Australia-UAR Relations".

الهوامش:

(١) جمال عبد الناصر: ولد عام ١٩١٨، والتحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٧، واشترك في حرب فلسطين ١٩٤٨، وكان المحرك الرئيسي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ورئيس مجلس قيادتها، وقد حضر مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، وطور نظرية "الحياد الإيجابي" أملًا في أن تمكنه من الحفاظ على علاقات جيدة مع الشرق والغرب معًا، راجع:

_ FO 407/ 236; Appendix, biographical notes, Leading personalities in Egypt, Foreign Office, Apr.25, 1957.

(٢) **الوقائع المصرية**: ٢٦ يوليه ١٩٥٦، "قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية".

(3) A.W.Martin: R.G.Menzies and the Suez crisis, ***Australian Historical Studies***, Vol.23, No.92, April 1989, P.163.

(4) Jitendra Mohan: Parliamentary Opinions on the Suez Crisis in Australia and New Zealand, ***International Studies***, Vol.2, Issue 1, 1960, P.60,

_ ***Central Queensland Herald*** "Queensland, Australia"; Nov.8, 1956, P.5.

(5) Norman Harper & David Sissons: Australia and the United Nations, Manhattan Publishing Co, New York, 1959, P.294,

_ Cruttwell-Vaughn, Adrian: the Canadian role in the Suez crisis of 1956, Master Degree, Carleton University, M.A., 1963, P.145.

(٦) روبرت جوردون منزيس: تخرج من جامعة ملبورن عام ١٩١٦، وفي عام ١٩٣٢ أصبح وزيرًا للسكك الحديدية، ثم اختير رئيسًا للوزراء من ١٩٣٩ إلى ١٩٤١، ومن عام ١٩٤٩ حتى تقاعده في يناير ١٩٦٦، وكان يوصف بأنه حامي المصالح الغربية والأسترالية في المنطقة الآسيوية المحيطة بأستراليا، انظر،

_ James C.Docherty: Historical Dictionary of Australia, The Scarecrow Press, Inc., Toronto, 2007, P.203,

_ ***The Globe and Mail*** "Toronto, Canada"; May.16, 1978, P.3.

(7) Robert Bowker: Playing second fiddle in a dysfunctional orchestra: Australia, Britain and the Suez Canal 1950–56, ***Global Change, Peace & Security***, Vol.25, No.3, 2013, Pp.325, 326.

(8) Owen Harries: Menzies and the Suez crisis, ***Australian Journal of Political Science***, Vol.3, Issue 2, 1968, P.193.

(٩) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالقة، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢، ص١٦٢.

(١٠) ليستر بيرسون: ولد عام ١٨٩٧، وكان سفيرًا لكندا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٥- ١٩٤٦، ثم تقلد وزارة الشؤون الخارجية الكندية عام ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٧، ثم رئيسًا للوزراء بين عامي ١٩٦٣- ١٩٦٨، راجع.

_ انجي محمد أحمد خلف جنيدي: الموقف الكندي من أزمة السويس ١٩٥٥- ١٩٥٦، ***حوليات آداب عين شمس***، مجلد ٤٥، ٢٠١٧، ص٢٧٦.

([11]) Greg Donaghy: The politics of accommodation: Canada, the Middle East, and the Suez Crisis, 1950–1956, ***International Journal***, Vol.71, No.2, June 2016, p.321.

([12]) ***The Ottawa Journal*** "Ottawa, Canada",Aug. 30, 1956, P.1.

([١٣]) وقد هدد منزيس الرئيس عبدالناصر بأنه إما أن يقبل بتدويل القناة، أو أنه سيلاقي متاعب جمة، راجع؛

_ المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر، مجلد٩، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٤، خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في المؤتمر الشعبي بميدان المنشية بالإسكندرية بمناسبة الاحتفال بعيد الثورة ٢٦ / ٧/ ١٩٥٧، ص١١٢.

([١٤]) جمال عبدالناصر: الأوراق الخاصة، ج ٣، جمع: هدى جمال عبدالناصر: ٦٠ عامًا على ثورة ٢٣ يوليو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، صص١٣٦- ١٥٠، وانظر،

_ أرسكين تشيلدرز: الطريق إلى السويس، ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢، ص٢٠٩.

([١٥]) جاء الاعتداء الإسرائيلي على مصر في ٢٩ أكتوبر١٩٥٦، وتبعه الإنذار الأنجلو-فرنسي في ٣٠ أكتوبر، والذي طالب بوقف إطلاق النار والانسحاب إلى مواقع تبعد عشرة كيلومترات عن قناة السويس في غضون ١٢ساعة وإلا تدخلت قواتهما، لكن مصر رفضت الإنذار فهاجمت الدولتان مصر بالتواطؤ مع إسرائيل، دون الحصول على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية، التي عارضت بدورها العدوان، انظر،

_ محمد عبدالوهاب سيد أحمد: العلاقات المصرية الأمريكية من التقارب إلى التباعد ١٩٥٢ - ١٩٥٨، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦٦.

([١٦]) اعتبر منزيس أن هجوم المملكة المتحدة العسكري جاء لضمان عدم تهديد حركة المرور في القناة، ورفض القول القول بخطأ المملكة المتحدة في عدم استشارتها دول الكومنولث قبل عدوانها، وأرجع ذلك إلى أن الظروف كانت طارئة، وأن هدف المملكة المتحدة كان منع الحرب وليس الحرب، من خلال فصل المتحاربين، للمزيد أنظر،

_ National Archive of Australia "NAA": A1838, 175/11/20/15, P.1, ID 424208, Statement by the Prime Minister in the House of Representatives at 8 p.m., Thursday, 1st November, 1956, the situation in Egypt,

_ ***Canberra Times*** "Australia"; Nov.2, 1956, p.1.

([١٧]) حمادة وهبة مسعد أحمد غنا: الموقف الكندي من تأميم قناة السويس (٢٦ يوليو- ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦)، ***مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة***، عدد ٦٢، يناير ٢٠١٨، صص٤٨٠- ٤٨٦.

([١٨]) الكومنولث Commonwealth: رابطة الشعوب البريطانية، وقد حدد اتفاق عام ١٩٢٦ أن أعضاءه مستقلون ومتساوون في المركز، وعليهم الولاء المشترك للتاج البريطاني، وقد جاء في تشريع ويسمنستر ١٩٣١ Statute of Westminster أن مندوبي حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقيا وإيرلندة ونيوفاوندلاند، أقروا بالولاء للتاج البريطاني، راجع:

_ House of Commons, Foreign Affairs Committee: The role and future of the Commonwealth, Fourth Report of Session 2012–13, the House of Commons, London, November 2012, P.11,

_ James Francis Horan: patterns of Canadian foreign policy: a study in the shaping of Canada's external relations from confederation to Suez, PhD, University of Connecticut, 1972, P.462.

([19]) FO 371/ 118904, Parliamentary Question, Nov.2, 1956.

([20]) United Nation, General Assembly, Official Records, A/PV.562, Nov.1, 1956, Para.201.

([21]) Ibid, A/PV.563, Nov.3, 1956, Para.296.

([٢٢]) أكد منزيس في رسالة لأنتوني إيدن، أنه سيعمل على معالجة الخلاف في الرأي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه كان من الضروري القضاء على مكانة عبدالناصر، التي عززها تأميمه للقناة، حتى لا توفر أساسًا لإمبراطورية مصرية في الشرق الأوسط، ولتذكير عبدالناصر بما تستطيع القوى العظمى فعله، انظر،

_ NAA: A1838, 175/11/20/15, P.1, ID 424208, Australian policy in relation to the Israeli attack on Egypt, United Kingdom-French intervention and related developments, personal message from R.G. Menzies to Sir Anthony Eden, "undated".

([23]) FO 371/ 118910, Telegram from UK High Commissioner in Australia to London, Nov.17, 1956, "Middle East".

([٢٤]) ريتشارد كاسي: ولد عام١٨٩٠، وانتخب في البرلمان الفيدرالي عام ١٩٣١، وشغل وزارة الإمداد والتنمية حتى عام ١٩٤٠، وقد فشل في محاولته أن يصبح رئيسًا للوزراء في عام ١٩٣٩، وخسر أمام روبرت منزيس، وفي عام ١٩٤٩ أعيد انتخابه في مجلس النواب وأصبح وزيرًا للشؤون الخارجية بين عامي ١٩٥١-١٩٦٠، أنظر،

_ James C.Docherty: Op., Cit., P.66.

([25]) ***The Manchester Guardian*** "UK"; Nov.2, 1956, P.9.

([٢٦]) حدث انقسام في موقف الصحف الأسترالية التي اتخذت ٥٠% منها موقف مؤيد لمصر، وأظهرت معارضة جزء كبير من الشعب الأسترالي لموقف حكومته ودعوتها لتبني نهج الولايات المتحدة الامريكية بأن الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة المنوطة بتسوية النزاعات، انظر،

_ ***Argus***; "Melbourne, Australia"; Nov.5, 1956, P.4., Argus; Nov.6, 1956, P.4,

_ ***The Observer*** "UK"; Nov.4, 1956, P.6,

_ Commonwealth of Australia, Parliamentary Debates "***C.A., P.D***.", Twenty-Second Parliament, First Session, House of Representatives, Official Hansard, No.45, 1956, Nov.8, 1956, P.2120.

([27]) Robert Bowker: Australia, Menzies and Suez: Australian Policymaking on the Middle East Before, During and After the Suez Crisis, Australian Government, Department of Foreign Affairs and Trade, Canberra, 2019, Pp.35, 74.

([28]) Robert Bowker: Playing second fiddle, Op. Cit., P.325

([٢٩]) في حال قطع العلاقات الدبلوماسية يمكن للدولة أن تعهد بحماية ورعاية مصالحها ومصالح مواطنيها المقيمين إلى دولة ثالثة لها بعثة دبلوماسية دائمة في الدولة المستقبلة بشرط موافقتها على الدولة الثالثة المختارة للحماية، وتشمل مهمة تلك الدولة؛ المفاوضة إذا لزم الأمر في شأن تبادل أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي، وحماية رعايا الدولة الموضوعين تحت حمايتها بما في ذلك تولي إعادتهم إلى بلادهم، وحماية الاموال العامة المملوكة للدولة (مقر البعثات الدبلوماسية والقنصلية والتجارية والمحفوظات)، انظر،

_ عدنان البكري: العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦، ص٧٤.

_ دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد "**د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج**": فيلم رقم ١٦٩، محفظة رقم ٣٢١، كود ارشيفي (0078-037205)، مرفق، مذكرة من وكيل وزارة الخارجية "حسين عزيز" إلى وكيل وزارة المالية، ٧ نوفمبر ١٩٥٦، بشأن الآثار القانونية والعملية التي تترتب على إعلان الحرب أو قيام حالة حرب بين دولتين.

([30]) FO 407/ 235, Suez crisis: Egypt breaks off diplomatic relations with her majesty's government and Swiss government take over protection of British interests in Egypt, Sir Humphrey Trevelyan to Mr. Selwyn Lloyd.(Received November D) (No.2625), Cairo, Nov.1, 1956.

([٣١]) خرجت شائعة في ٣ نوفمبر بأن ٢٦ أستراليًا كانوا محاصرين في المفوضية الأسترالية في القاهرة، ما دفع المفوض الأسترالي كتلر Arthur Roden Cutler أن أرسل لوزارة الشئون الخارجية الأسترالية يخبرها بكذب تلك الشائعة، كما أكد أن البعثة الأسترالية في وضع أفضل من أي بعثة أخرى في القاهرة، وصدر بيان من القائم بأعمال وزير الشؤون الخارجية الأسترالية، السير فيليب ماكبرايد Philip McBride في ٥ نوفمبر أكد فيه أن الجالية الأسترالية في مصر آمنة، انظر،

_ Robert Bowker & Matthew Jordan "ed": Australia and the Suez Crisis 1950-1957, Australian Department of Foreign Affairs and Trade, UNSW, Sydney, 2021, D.314, "Cablegram from Cutler to Tange", Cairo, Nov.1956.

_ Current Notes on International Affairs, Department of External Affairs, Canberra, Vol.27, No.11, Nov.1956, P.738.

([٣٢]) **الوقائع المصرية**، العدد ٨٩ مكرر "تابع"، ٥ نوفمبر ١٩٥٦، مكتب الحاكم العام العسكري، أمر رقم ٥ (ب) لسنة ١٩٥٦، خاص بالإتجار مع الرعايا الأستراليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم.

([٣٣]) **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، مذكرة من وكيل وزارة الخارجية "حسين عزيز" إلى وكيل وزارة المالية، ٧ نوفمبر ١٩٥٦.

([34]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Savingram from Australian high commission "A.H.C.", Ottawa, to Department of External Affairs "D.E.A.", Canberra, May.15, 1957, "Australians in Egypt".

([٣٥]) جاء في مذكرة الحكومة المصرية بشأن قطع العلاقات: "*مع الأخذ في الاعتبار الموقف الذي تبنته أستراليا، لاسيما في الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها المنعقدة في ٢ نوفمبر ١٩٥٦، ومتابعة الأمر في مجلس الأمن في جلسته المنعقدة في ٦ نوفمبر، بشأن مسألة تمس شرف وكرامة واستقلال مصر، قررت حكومة الجمهورية قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة كومنولث أستراليا، ويسري هذا الإنهاء اعتبارًا من هذا اليوم بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٥٦*"، انظر،

_ NAA: A1838, 175/11/20/15, P.2, ID 424209, Savingram from D.E.A., Canberra, to All Posts, Nov.16, 1956, "SAV.AP9, Egypt".

([٣٦]) **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، رسالة من وكيل وزارة الخارجية، حسين عزيز، إلى وكيل وزارة المالية، ٦ نوفمبر ١٩٥٦.

([٣٧]) نفسه، مرفق، مذكرة من وكيل وزارة الخارجية "حسين عزيز" إلى وكيل وزارة المالية، ٧ نوفمبر ١٩٥٦، بشأن الآثار القانونية والعملية التي تترتب على إعلان الحرب أو قيام حالة حرب بين دولتين.

([38]) Robert Bowker: Australia and the Suez …, Op. Cit., D.337, "Minute from Stuart to Kevin", Canberra, Nov.7, 1956,

_ Janice Cavell: Suez and After: Canada and British Policy in the Middle East, 1956–1960, ***Journal of the Canadian Historical Association***, Vol.18, Number, 2007, P.159

([39]) Library and Archives Canada; Cabinet Conclusions, RG2, Privy Council Office, Series A-5-a, Volume 5775 Access Code: 12, Microfilm reel number. T-12185, Nov.7, 1956, "Protecting power for Australia in Egypt".

([40]) Robert Bowker: Australia and the Suez …, Op. Cit., D.344, "Note for File by Stuart", Canberra, Nov.8, 1956.

([41]) NAA: A1838, 175/11/20/15, P.1, ID 424208, Cablegram From A.H.C. in Ottawa, to "D.E.A", Canberra, Nov.7, 1956, " 208, Restricted Emergency".

([٤٢]) تقرر أن يكون ترحيل البعثة الأسترالية يوم ٩ نوفمبر عبر السودان، إلا أن الخارجية البريطانية أخبرت أستراليا أن ترحيل البعثة الأسترالية–وقد كانت تتكون من المفوض الأسترالي كُتلر وثلاثة موظفين أخرين هم Cook, Fogg, Walker- سيكون مع بعثتي المملكة المتحدة وفرنسا عبر ليبيا، وهو ما تم يوم ١٠ نوفمبر، ووصلوا إلى لندن يوم ١٢ نوفمبر، ومنها إلى أستراليا في ١٤ نوفمبر، ثم غادر ١١ أسترالي أخر مع نهاية نوفمبر، ولم يتبق في مصر سوى قرابة ١٥ أستراليًا رفضوا المغادرة، انظر،

_ **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، مذكرة وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الداخلية، ٧ نوفمبر ١٩٥٦،

_ NAA: A6364, OT1956/01, ID 12834884, Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Nov.14, 1956, "220 confidential. Immediate".

_ Ibid: A1209, 1959/320; ID 3042388, D.E.A., Canberra, For the press, Nov.30, 1956, "Australians in Egypt",

_ ***Canberra Times***; Nov.15, 1956, p.10,

_***Central Queensland Herald***; Nov.22, 1956, P.10.

([43]) NAA: A1838, 175/11/20/15, P.1, ID 424208, Cablegram From A.H.C. in Ottawa, to "D.E.A", Canberra, Nov.7, 1956, "208, Restricted Emergency".

([44]) Robert Bowker: Australia and the Suez …, Op.Cit., D.347, "Press Release by Mcbride", Canberra, Nov.8, 1956.

([٤٥]) في ٧ نوفمبر اعلنت المملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل موافقتهما على قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢ نوفمبر والذي حث جميع الأطراف المشاركة في النزاع بوقف إطلاق النار، وانسحاب القوات المعتدية، انظر،

_ عمر ذكي غباشي: الاعتداء الثلاثي ضد مصر والتعويضات عن الأضرار، ***المجلة المصرية للقانون الدولي***، مجلد ١٣، ١٩٥٧، ص١١٤.

([٤٦]) لطيفة محمد سالم: أزمة السويس ١٩٥٤- ١٩٥٧ جذور- أحداث- نتائج، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٧٧، وانظر،

_ محمد حسنين هيكل: حرب الثلاثين سنة، ملفات السويس، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٦٥٧.

([47]) DO 35/ 10891, Egypt, 1957: Annual Review, Following is the text of a dispatch dated 3rd February 1958 from the Canadian ambassador, Cairo, which has been received Canada house.

([٤٨]) لمراجعة خطب وتصريحات الرئيس عبدالناصر في الفترة التي تزامنت مع إجراءات قطع العلاقات راجع؛

_ المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر، مجلد١٠، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٤، صص٩٢٤- ٩٧٩.

(٤٩) تجاهل منزيس أزمة قطع العلاقات في كلمته بمجلس النواب الأسترالي في ٨ نوفمبر، وتحدث عوضًا عنها عن "السياسة العدوانية لمصر!"، وأن على الامم المتحدة عدم السماح بحدوث ضعف للقوى العظمى كالمملكة المتحدة، كما اعترف بأنه تجاوز خط الحياد في مسألة تأييد موقف المملكة المتحدة، راجع؛

_ FO 371/ 121796, Statement by Mr. Menzies in the House of Representatives, Thursday, November 8th, 1956, "Middle East Situation".

(50) Robert Bowker: Australia, Menzies and Suez…. Op. Cit., P.22.

(٥١) في ديسمبر ١٩٥٦ عملت السفارة الكندية في القاهرة على إعادة مواطنة أسترالية كانت في طريقها إلى بيروت من سنغافورة، قد تقطعت بها السبل على متن سفينة شحن ظلت قابعة في قناة السويس منذ بداية الأزمة، وقد طلبت السفارة من السلطات المصرية إرسال ضابط من السفارة لمرافقتها إلى القاهرة، إلا أن السلطات المصرية جلبتها بنفسها إلى القاهرة، وقد ذكرت السيدة أنها عوملت بلطف من قبل الضباط المصريين الذين رافقوها، وغادرت من هناك إلى بيروت، كما أن مواطن أسترالي كبير السن كان يقيم في بورسعيد، أخبر السفارة بأنه يفضل عدم إعادته إلى أستراليا لعدم وجود من يعتني به هناك، كما أكدت مواطنات أستراليات كن في مصر آنذاك أنهن يعتزمن البقاء، وأشرن إلى أنهن لم يواجهن أي صعوبة في التعامل مع السلطات المصرية، ومن الملاحظ أن السفارة الكندية في القاهرة لم تتمكن حتى ١٣ مايو ١٩٥٧ من التأكد من العدد الدقيق للأستراليين المتأثرين بالأمر العسكري ٥ ب لسنة ١٩٥٦، نظرًا لأنها لم تتلق أية شكاوى بشأن التمييز ضد أي مواطن أسترالي مقيم في مصر، واستطاعت السفارة الحصول على تأكيد من قبل لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية بأنه لا توجد قيود على المواطنين الأستراليين، انظر،

_ NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Dec.18, 1956, "Australian nationals in Egypt",

_ Ibid; Savingram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, May.15, 1957, "Australians in Egypt".

(52) Ibid; Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., Ottawa, Feb.7, 1957, "45",

_ NAA: A1838, 1500/2/15/5 ID 3352931, cablegram to London, Canberra, Feb.12, 1957, "419. SECRET".

(53) ***New York Times*** "USA"; Apr.9, 1957, P.14.

(٥٤) فايزة محمد محمود خطاب: الملاحة في قناة السويس عقب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، ***مجلة البحث العلمي في الآداب***، جامعة عين شمس، عدد ١٣، ٢٠١٢، ص٣٤٠.

(55) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from D.E.A., Canberra to A.H.C., Ottawa, May.30, 1957, "163, From External, Egypt".

(٥٦) هربرت نورمان: استمر سفيرًا لكندا في القاهرة من أبريل ١٩٥٦ حتى انتحر في أبريل ١٩٥٧، بعد فترة من اتهامه بمجلس الشيوخ بأنه كان شيوعيًا، وهو ما دفعه إلى القفز من مبنى سكني بالقاهرة يوم ٤ أبريل ١٩٥٧، وقد كانت مسؤولياته كثيرة، كان عليه أن يتفاوض مع الرئيس عبدالناصر حول دخول قوات الأمم المتحدة إلى مصر، وأن يعمل من أجل تطهير قناة السويس، ورعاية الجالية الكندية والمصالح الأسترالية في القاهرة، راجع:

_ Rovere, Richard H: The Norman Case, ***The Spectator***, Vol.198, Issue.6720, Apr.12, 1957, p.473,

_ Katz, Sidney: What kind of a man was Herbert Norman?, ***Maclean's***, Vol.70, Issue.22, Sep 28, 1957, p.22.

(57) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Jun.20, 1957, "141, For the Minister from Crocker, our 124".

(٥٨) **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، وزارة الداخلية، إدارة المباحث، فرع النشاط الداخلي "أجانب"، "سري جدا- غير مطلوب الرد"، ٢٦ يونيه ١٩٥٧.

(59) NAA: A1838, 163/10/6 ID 273392, minute from Renouf to kevin, Canberra, Jul.12, 1957, "confidential., Representation in Egypt".

(60) NAA: A1838 163/11/51/1 Part 8 ID 586148, Secretary of State for Commonwealth Relations Telegram to UK High Commissioner, Canberra, Oct.15, 1957, "1464. Secret. Priority, Egypt".

(٦١) سلمت السفارة الكندية مذكرة للحكومة المصرية في ٦ أغسطس ١٩٥٧، طلبت فيها إلغاء إجراءات الحراسة، وايقاف كل ما ترتب عليها، راجع،

_ **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، مذكرة لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية بوزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الخارجية، ٦ أغسطس ١٩٥٧،

_ نفسه، مذكرة لجنة الحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والأستراليين، القاهرة، ملف رقم ٨/ ٣/ ١، إلى السفير وكيل وزارة الخارجية، ٧ أغسطس، ١٩٥٧.

(62) NAA: A1838, 163/10/1, cablegram from Menzies to Casey (in Washington), Canberra, Oct.2, 1957, " 1003. Secret, Your M.30 and M.36 – Egypt".

(63) NAA: A1838, 163/10/6 ID 273392, report of O. I. Davis, External Affairs Office London, 30 October 1957, "Memorandum 1541, Secret. Report on Visit to Egypt".

(٦٤) **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، الحراسة العامة على أموال الرعايا البريطانيين والأستراليين، قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨.

(٦٥) نفسه، مذكرة لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية، بشأن طلب الحكومة الأسترالية تعيين موظف لها في القاهرة بمناسبة رفع الحراسة عن الأستراليين، ٧ يونيه ١٩٥٨.

(٦٦) تغير إسم مصر الرسمي للجمهورية العربية المتحدة "ج.ع.م" منذ ١فبراير ١٩٥٨، انظر،

_ ***الجريدة الرسمية***: العدد الأول، ١٣ مارس ١٩٥٨، بيان إعلان الجمهورية العربية المتحدة.

(67) NAA: A1838, 1332/1 ID 574925, Cablegram to Ottawa, Canberra, Feb.21, 1958, "59. confidential".

(68) Ibid., Loc. Cit.

(٦٩) **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، مذكرة لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والاسترالية، إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة، ١٢ مارس ١٩٥٨.

(٧٠) نفسه، الإدارة القنصلية، مذكرة لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية، ٥٥/ ١٠/ ١٢، ٢٩ أبريل ١٩٥٨.

(٧١) سيدني سميث؛ أكاديمي وسياسي كندي، ولد في ١٨٩٧، وحصل على درجة الدكتوراه في القانون، تولى وزارة الشؤون الخارجية الكندية في الفترة من سبتمبر ١٩٥٧ حتى وفاته في مارس ١٩٥٩، انظر،

_ ***New York Times***; Mar 18, 1959, p.37.

(72) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Apr.17, 1958, "117, For the Minister from Crocker, Australian Representation in Egypt, Your 115".

(73) NAA: A1838, 1332/1 ID 574925; Cablegram to Crocker, Ottawa, Canberra, Apr.11, 1958, "101. confidential, Your 99. Australian representation in Cairo".

([74]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., Ottawa, Apr.17, 1958, " For Crocker from Casey, Australian representation in Egypt".

([75]) Ibid, Loc. Cit.

([76]) Ibid; Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Apr.22, 1958, "Australian Representation in Egypt".

([٧٧]) **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، مذكرة لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية، بشأن طلب الحكومة الأسترالية تعيين موظف لها في القاهرة بمناسبة رفع الحراسة عن الأستراليين، ٧ يونيه ١٩٥٨.

([٧٨]) عمر لطفي، ولد في عام ١٩٠٨، وفي ١٩٤٩ اختير مستشارًا قانونيًا للوفد المصري لدى الأمم المتحدة، وكان ثاني مندوب لمصر في الأمم المتحدة بعد ثورة يوليو، تولى المسئولية في نوفمبر ١٩٥٤، انظر،

_ حسن عيسى: أعلام الدبلوماسية المصرية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٩٩.

([79]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from Australian Mission to the United Nations, New York "A.M.U.N, N.Y.", to D.E.A., Canberra, May.22, 1958, "Australian Representation in Egypt".

([80]) Ibid; Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.M.U.N, N.Y., May.28, 1958, "For Renouf, Australian Representation in Egypt".

([81]) Ibid; Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., Ottawa, May.28, 1958, "For Crocker from Casey, Your 146".

([82]) Ibid, Loc. Cit.

([83]) Ibid; Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Jun.5, 1958, "Representation of Australian Interests in Cairo".

([٨٤]) **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، مذكرة وكيل وزارة الخارجية المساعد للشئون الأوروبية والأمريكية، إلى وزير الدولة لشئون رياسة الجمهورية، بشأن "سفير كندا"، ٤ يونيه ١٩٥٨.

([٨٥]) نفس الوثيقة.

([٨٦]) نفسه، مذكرة لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية، بشأن طلب الحكومة الأسترالية تعيين موظف لها في القاهرة بمناسبة رفع الحراسة عن الأستراليين، ٧ يونيه ١٩٥٨.

([٨٧]) نفس الوثيقة.

([88]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Jun.9, 1958, "Representation of Australian Interests in Cairo".

([٨٩]) **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، مذكرة وكيل وزارة الخارجية المساعد للشئون الأوروبية والامريكية، إلى الرياسة، وزير الدولة لشئون رياسة الجمهورية، بشأن سفير كندا، ١٢ يونيه ١٩٥٨.

([90]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Jun.13, 1958, "Representation of Australian Interests in Cairo".

([91]) Ibid, Jun.20,1958, "Australian Representation in Egypt".

([٩٢]) **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، مذكرة وزارة الخارجية، مكتب وكيل الوزارة المساعد للشئون الأوروبية والأمريكية، القاهرة ٢٥/ ٦/ ١٩٥٨، وانظر،

_نفسه؛ مذكرة إدارة الهجرة والجوازات والجنسية، إلى وكيل وزارة الداخلية، ٥٥/ ١/ ١٢، ٣ يوليو ١٩٥٨.

([93]) NAA: A1838, 1332/1 ID 574925; Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., Ottawa, Jul.2,1958, "Following press release was made in Canberra on Tuesday 1st July".

([٩٤]) **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية، مذكرة سكرتير أول وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الخارجية، ١٨ سبتمبر ١٩٥٨، وانظر،

_ نفسه، كود (0078-037206)، مذكرة من وكيل وزارة الخارجية إلى السيد حسين ذوالفقار صبري مستشار السيد رئيس الجمهورية، ٢٤ سبتمبر ١٩٥٨.

([٩٥]) نفسه، كود (0078-037205)، لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية، مذكرة سكرتير أول وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الخارجية، ١٨ سبتمبر ١٩٥٨، وانظر،

_ نفسه، كود (0078-037206)، مذكرة من وكيل وزارة الخارجية إلى السيد حسين ذوالفقار صبري مستشار السيد رئيس الجمهورية، ٢٤ سبتمبر ١٩٥٨.

([٩٦]) انظر ملحق رقم (١)، مذكرة لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية، ١١ أكتوبر ١٩٥٨.

([٩٧]) كانت السفارة الكندية بالقاهرة قد طلبت في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦ بالسماح لها بالنظر في اموال المفوضية الأسترالية السابقة، كي يسهل عليها مواجهة الالتزامات المترتبة على قيامها برعاية المصالح الأسترالية، إلا أن طلبها قوبل بالرفض، لكن تقرر في ٢١ مارس ١٩٥٧ استثناء الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين (الموظفين) للمملكة المتحدة وفرنسا وأستراليا من أحكام الأمر العسكري رقم ٥ ب لسنة ١٩٥٦، انظر،

_ **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، مذكرة لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية إلى المدير العام للنقد بوزارة المالية والاقتصاد، ٥٥/ ١٠/ ١٢سري، ٢٥ مارس ١٩٥٧،

_ نفسه، مذكرة وزارة الخارجية، ١٩ فبراير ١٩٥٧.

([٩٨]) نفسه، مذكرة لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية رقم ٥٥/ ١٠/ ١٢، إلى وكيل وزارة الخارجية، ١١ أكتوبر ١٩٥٨.

([٩٩]) نفس الوثيقة.

([١٠٠]) أوضحت وزارة الخارجية أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين لا يعني بالضرورة قيام حالة حرب بينهما، لأن قطع العلاقات قد يكون إجراء مضاد ورد على خطأ جسيم ارتكبته دولة في حق دولة أخرى، انظر،

_ **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، مرفق، مذكرة من وكيل وزارة الخارجية "حسين عزيز" إلى وكيل وزارة المالية، ٧ نوفمبر ١٩٥٦، بشأن الآثار القانونية والعملية التي تترتب على إعلان الحرب أو قيام حالة حرب بين دولتين.

([١٠١]) نفسه، مذكرة لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية رقم ٥٥/ ١٠/ ١٢، إلى وكيل وزارة الخارجية، ١١ أكتوبر ١٩٥٨.

([١٠٢]) نفس الوثيقة.

([١٠٣]) نفس الوثيقة.

([١٠٤]) نفس الوثيقة.

([١٠٥]) محمود فوزي: درس القانون في جامعة روما وحصل على الدكتوراه عام ١٩٢٤، كان القنصل العام في القدس عام ١٩٤٣، وفي عام ١٩٤٥ تم تعيينه مستشارًا للمفوضية المصرية بواشنطن، وفي عام ١٩٤٦ وزيرًا في أديس أبابا، ثم عضو في الوفد المصري بالأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وعُيّن وزيراً للخارجية في ديسمبر ١٩٥٢، وقد وصفته الوثائق البريطانية بأنه مفاوض قدير، صبور بلا حدود، واسع الحيلة، أنظر:

_ FO 407/ 236, Appendix, biographical notes, Leading personalities in Egypt, Foreign Office, Apr.25, 1957.

([106]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from Australian Embassy, Washington, to D.E.A., Canberra, Oct.13,1958, "Relations with Egypt".

([107]) Ibid; Cablegram from A.M.U.N, N.Y., to D.E.A., Canberra, Oct.16,1958, "For McBride from Casey".

([108]) Ibid, Loc. Cit.

([١٠٩]) أرنولد سميث، دبلوماسي كندي عمل وزيرا في المفوضية البريطانية في لندن ثم عين سفيرًا لكندا في القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٩٥٨وحتى يناير ١٩٦١، وموسكو (فبراير ١٩٦١- أغسطس ١٩٦٣)، والأمين العام لمنظمة الكومنولث (١٩٦٥-١٩٧٥)، وتوفي في فبراير ١٩٩٤، انظر،

_ ***The Times*** "London, UK"; Feb.9, 1994,

_ ***The Ottawa Journal***, Sep.15, 1958, P.5.

([110]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Jan.8, 1959, " text of telegram received from the Canadian Ambassador, Cairo".

([١١١]) بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨ أنشئ في بورسعيد نصبًا تذكاريًا لإحياء ذكرى جنود أستراليا أستراليا ونيوزيلندا الذين سقطوا إبان مشاركتهم القوات البريطانية في مصر وسوريا وفلسطين ١٩١٦-١٩١٨، وقد سمي بنصب أنزاك التذكاري (Australian and New Zealand Army Corps "ANZAC")، وتمت إزاحة الستار عن ذلك النصب في ٢٣ نوفمبر ١٩٣٢، لكن أُعلن أنه تم تدمير جزء كبير منه بالتزامن مع مغادرة القوات الغازية للمدينة في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦، للمزيد راجع،

_ Charlotte Peevers: A deathless story: the ANZAC Memorial, memory and international law, ***London Review of International Law***, Vol.5, Issue 1, 2017, Pp.154- 157.

([112]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., Ottawa, Apr.17, 1958, " For Crocker from Casey, Australian representation in Egypt".

([١١٣]) قدمت أستراليا ونيوزيلندا عبر السفارة الكندية في القاهرة احتجاجات متكررة للحكومة المصرية منذ فبراير ١٩٥٧حول ما أصاب النصب التذكاري من ضرر، وقد كانت بعض أجزاءه قد تم تفكيكها ولم يتم تدميرها، كما بحث البرلمان الأسترالي الأمر، ونوقش أيضًا بين وزيري خارجية مصر وأستراليا إبان اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر ١٩٥٧، كما تقدمت البعثة الأسترالية لدى الأمم المتحدة بمذكرة إلى نظيرتها المصرية لترتيب مباحثات مشتركة بين الجانبين في يناير ١٩٥٨ لمناقشة الأمر، راجع،

_ **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037205)، وزارة الخارجية، لجنة شئون البريطانيين والفرنسيين والأستراليين، مذكرة إلى وكيل الوزارة، ١٧ فبراير ١٩٥٧،

_ نفسه، مذكرة مكتب الوكيل المساعد للشئون الأوروبية والأمريكية، إلى رياسة الجمهورية، ٢٩/ ٢/ ١٩٥٧.

_ ***C.A., P.D.***, Twenty-Second Parliament Second Session—First Period, House of Representatives Official Hansard, No.12, 1957, Mar.19. 1957, p.11,

_ Ibid, Second Period, House of Representatives, Official Hansard, No.49, 1957, Tuesday, 3 December 1957, 2732, 2734

_ ***The Press*** "New Zealand"; Apr.9, 1957, P.11.

([114]) ***C.A., P.D.***, Twenty-Second Parliament, Third Session—First Period, House of Representatives, Official Hansard, No.18, 1958, May.1, 1958, P.1347.

([115]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from A.M.U.N, N.Y., to D.E.A., Canberra, Oct.16,1958, "For McBride from Casey".

([116]) ***C.A., P.D***., Twenty-Second Parliament, Third Session—Second Period, House of Representatives, Official Hansard, No.35, 1958, Aug.28, 1958, P.847.

([117]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from A.M.U.N, N.Y., to D.E.A., Canberra, Oct.16,1958, "For McBride from Casey".

([118]) Ibid; Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Jan.8, 1959, " text of telegram received from the Canadian Ambassador, Cairo".

([119]) رقية عبدالكريم فرج الله علي: العلاقات السياسية المصرية البريطانية ١٩٥٦- ١٩٦٥، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي، ٢٠١١، ص١٧٧.

([120]) NAA: A4940, C2318 ID 739570, cabinet submission by Casey, Jan.29, 1959, secret. 29., " Annexure, United Kingdom and France Relations with Egypt".

([121]) NAA: A1838, 163/11/51/1 part 8 ID 586148, briefing from hill (drafted by Dexter) for Casey, Canberra, Jan.30, 1959, "Cabinet Submission on Australian Relations with Egypt".

([122]) NAA: A4940, C2318 ID 739570, cabinet submission by Casey, Jan.29, 1959, secret. 29., "Australian Relations with Egypt".

([123]) Ibid, Loc. Cit.

([124]) Ibid, Cabinet Minute: Decision No. 24, Canberra, Feb.5, 1959 "SECRET., Submission No. 29 – Australian Relations with Egypt".

([125]) راجع ملحق رقم (٢) توجيهات أستراليا للسفير الكندي في القاهرة في ١٠ فبراير ١٩٥٩.

([126]) في ١١ فبراير ١٩٥٩ أرسلت الخارجية الأسترالية إلى مفوضيتها العليا في ولنجتون بنيوزيلندا تخبرها بموافقة مجلس الوزراء الأسترالي من حيث المبدأ على عودة العلاقات مع ج.ع.م، أنها تضع في اعتبارها موافقة حكومة نيوزيلندا على نقل النصب التذكاري، وأوضحت أن جمعيات الجنود الأستراليين والنيوزيلنديين السابقين تفضل ترحيله من ج.ع.م ووضعه في مدينة ألباني Albany على نفقة أستراليا ونيوزيلندا، انظر،

_ NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., Wellington, to, Feb.11, 1959, "ANZAC Memorial Port Said",

_ ***The Press***; Aug.7, 1959, P.11.

([127]) NAA: A1209 1957/4784 ID 726559; Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., Ottawa, Feb.10, 1959, "32, Relations with Egypt".

([128]) Documents on Canadian External Relations "DCER", Department of Foreign Affairs and International Trade, Ottawa, 2006, Vol.26, D.377, Telegram No.132, from ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for external Affairs, Cairo, Feb.24, 1959, "Australia-UAR Relations"

([129]) Ibid, Loc. Cit.

([130]) Ibid, Loc. Cit.

([131]) Ibid, Loc. Cit.

([132]) حسين ذو الفقار ولد عام ١٩١٧، وتخرج من كلية الطيران عام ١٩٣٨، عين في عام ١٩٥٨ نائبًا لوزير الخارجية، وكان ذو الفقار يسير أمور الوزارة في الداخل والخارج، انظر،

_ حسن عيسى: المرجع السابق، ص٢١.

([133]) DCER, Vol.26, d.377, Loc. Cit.

([134]) Ibid, Loc. Cit.

([135]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Mar.3, 1959, "Australian - U.A.R. relations.".

([136]) DCER, Vol.26, d.377, Loc. Cit.

([137]) ISA-mfa-Political-000kwt0, For the press, D.E.A, Canberra, issued only in Canada not for publication, 8th may.1959, "repeal of proclamation 5b by United Arab Republic, Statement by the Minister for External Affairs".

([138]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram, From A.H.C.in Ottawa, to D.E.A., Canberra, May.22, 1959, "177 Your 118, Australian Relations with the U.A.R.".

([139]) DCER, Vol.26, 1959, D.365, DEA/12653-Y-40, Telegram 401 From Ambassador in United Arab Republic, Cairo, to Secretary of State for External Affairs, Ottawa, May.11, 1959, "UK arms to Iraq".

([140]) Ibid, D.366, DEA/12653-Y-40, Telegram 419 From Ambassador in United Arab Republic, Cairo, to Secretary of State for External Affairs, Ottawa, May.15, 1959, "Talk with president Nasser - UK-UAR relations".

([141]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram, D.E.A., Canberra, to A.H.C.,Ottawa.174, Jun.9, 1959, " Australian Relations with U.A.R.– Your 177".

([142]) Ibid; Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., Wellington, to, Feb.11, 1959, "ANZAC Memorial Port Said".

([١٤٣]) ويمكن القول بشأن تلك المزايا، أنه حتى نوفمبر ١٩٥٦، كانت قيمة الصادرات الأسترالية لمصر سنويًا قرابة ٢ مليون جنيه إسترليني، وكانت قرابة ٦٠ %من قيمة كل من الصادرات والواردات الأسترالية تمر عبر قناة السويس، ويأتي عبر القناة ما يقارب من ٦٠% من قيمة واردات أستراليا من النفط الخام والبترول المكرر جزئيًا، والذي كان يمثل حوالي ٤٠% من إجمالي وارداتها البترولية، كما أن تجارتها الرئيسية مع المملكة المتحدة كانت تمر عبر بالقناة، وقد نتج عن عدم استخدام القناة والدوران حول طريق رأس الرجاء الصالح، تأخر المواد التجارية في الوصول من وإلى أستراليا، وتكبدها لتكاليف نقل أكبر، بالإضافة إلى أن القاهرة كانت تعد مركزًا لاتصال أستراليا التجاري مع الشرق الأوسط كاملًا، راجع:

_ ***C.A., P.D***., Twenty-Third Parliament, first Session—Second Period, House of Representatives, Official Hansard No.44, 1959, Oct.27, 1959, P.2283,

_ Ibid, Twenty-Second Parliament Second Session—First Period, House of Representatives Official Hansard No.15, 1957, Tuesday, 9 April 1957, Pp.645, 663,

_ ***Canberra Times***; May.15, 1957, p.2.

([144]) Ibid, Cablegram, D.E.A., Canberra, to A.H.C.,Ottawa.174, Loc. Cit.

([145]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram, D.E.A., Canberra, to A.H.C.,Ottawa.174, Loc. Cit.

([146]) Ibid; Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Jun.11, 1959, "Your 174, Australian relations with U.A.R.".

([147]) Ibid; Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Jun 29, 1959, " For Tange from Plimsoll"

([148]) NAA: A4940, C2318 ID 739570, CABINET MINUTE, Canberra, Jul.16, 1959, Decision No. 335(M) Without memorandum - United Arab Republic.

([149]) DCER, Vol.26, 1959, D.378, DEA/12653-B-40, Telegram ME-165 From Secretary of State for External Affairs to Ambassador in United Arab Republic, Ottawa, Jul.21, 1959, "Australia-UAR Relations, For Mr. Smith".

([150]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., Ottawa.381, Oct.19, 1959, "Resumption of Relations with U.A.R.".

([151]) Ibid; Savingram from D.E.A., Canberra to ALL POSTS, Oct.22, 1959, "Relations with U.A.R.".

([152]) DCER, Vol.26, 1959, D.378, Loc. Cit.

([153]) NAA: A1838 163/11/51/1 Part 8 ID 586148, report by Plimsoll on visit to Cairo, Canberra, late July 1959, "Mr. Plimsoll's Visit to Cairo, July 1959".

([154]) Ibid, Loc. Cit.

([155]) Ibid, Loc. Cit.

([156]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Jul.31, 1959, "286.Relations with U.A.R.".

([١٥٧]) علي صبري: ولد عام ١٩١٥، والتحق بالقوات الجوية، وكان يعمل في المخابرات الجوية إبان ثورة يوليو، واُستخدم لاحقًا في الاتصال السياسي مع السفارات البريطانية والأمريكية، وكان الرئيس عبدالناصر يثق فيه بشدة وعُينه مستشارًا سياسيًا له في رئاسة مجلس الوزراء، لعب دورًا مهمًا في التطورات التي أعقبت التأميم، انظر:

_ FO 407/ 236, Appendix, biographical notes, Leading personalities in Egypt, Foreign Office, Apr.25, 1957.

([158]) DCER, Vol.26, 1959, D.379, DEA/12653-B-40, Telegram No.641, from Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Cairo, August 3, 1959, " UAR-Australian relations".

([159]) Ibid, Loc. Cit.

([١٦٠]) ***الأهرام***: ٤ أغسطس ١٩٥٩، عدد ٢٦٥٣٢، ص١.

([161]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Aug.4, 1959, "Relations with U.A.R.".

([١٦٢]) ***الأهرام***: 5 أغسطس ١٩٥٩، عدد ٢٦٥٣٣، ص٤.

([163]) NAA: M1129, PLIMSOLL/J, ID 3241858, Letter from Commonwealth offices, Melbourne "R. G. CASEY", to Australian Mission to the United Nations "James Plimsoll", New York. U.S.A., Aug.5,1959.

([164]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from D.E.A., Canberra to A.H.C., Ottawa, A.M.U.N, N.Y., Sep.12, 1959, For Minister from Tange, Relations with U.A.R.".

([165]) Ibid; Cablegram from D.E.A., Canberra, to Australian Embassy, Washington.1289, A.H.C., Ottawa.371, A.M.U.N, N.Y..597, (For Plimsoll only), Oct.16, 1959, "For Minister from Secretary, Relations with U.A.R. Your M.57, New York's 715 to you".

([166]) Ibid; Cablegram from Australian Mission to United Nations, New York, to D.E.A., Canberra, Oct.12, 1959, "UN 943, Addressed Washington 715 (for Mr. Casey), repeated Canberra and Ottawa 65, Relations With U.A.R."

([١٦٧]) راجع ملحق رقم (٣) بشأن لقاء السفير الكندي بوزير شئون الرئاسة وقرار عودة العلاقات ١٥ أكتوبر ١٩٥٩.

([168]) DCER, Vol.26, 1959, D.380, DEA/12653-B-40, Telegram 927 from Ambassador in United Arab Republic to Secretary of State for External Affairs, Cairo, Oct.15, 1959, "Australia-UAR Relations".

([169]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Canberra, Oct.20, 1959,"425, Immediate".

([170]) Ibid; Cablegram from A.H.C., Ottawa to D.E.A., Oct.22, 1959, "431".

([171]) NAA: A1838, 163/11/51/1 Part 8 ID 586148, cablegram from Washington (copy of cable from Canadian Ambassador in Cairo), Washington, Oct.16, 1959, "2255. Secret. Emergency, Australia-U.A.R. Relations..

([١٧٢]) إيان نيكولسون؛ درس في كلية الأركان البحرية الملكية في المملكة المتحدة، وبوصفه متخصصًا في الاتصالات، شغل منصب ضابط اتصالات لأسطول RAN الأسترالي في ١٩٦٠-١٩٦٢، ومديرًا للاتصالات البحرية في كانبيرا، ومستشار الدفاع الأسترالي في سنغافورة في ١٩٧٦-١٩٧٧، توفى عام ٢٠٠٠، انظر،

_ ***Sydney Morning Herald***; "Sydney, Australia", Nov.21, 2000, P. 36.

([173]) DCER, Vol.26, 1959, D.380, Loc. Cit.

([١٧٤]) ***الأهرام***: 18 أكتوبر ١٩٥٩، عدد ٢٦٦٠٧، ص١.

([175]) ***New York Times;*** Dec. 2, 1959, p.9.

([176]) ***Ibid***; Nov.9, 1963, p.5.

([١٧٧]) ***الأهرام***: 18 أكتوبر ١٩٥٩، عدد ٢٦٦٠٧، ص١.

([178]) ***The Times of India*** "India"; Oct.19, 1959, P.9.

([١٧٩]) ادعت السفارة الهندية في القاهرة أن المندوب السامي الهندي في كانبيرا تلقى طلبات كثيرة من الرعايا الأستراليين للحصول على تأشيرات لدخول الأراضي المصرية، ومما عزز موقفها تأكيد السفارة الكندية في القاهرة أن كثير من الرعايا الأستراليين الذين يقوموا بالسياحة في أوروبا كانت لديهم رغبة في زيارة ج.ع.م لمشاهدة معالمها وأثارها، أو لزيارة مقابر العلمين، انظر،

_ **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037206)، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية، قسم بريطانيا وأمريكا، لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية، مذكرة إلى وكيل وزارة الخارجية، ٢٩ سبتمبر ١٩٥٩.

([١٨٠]) نفسه، لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية، إلى سفارة الهند بالقاهرة، ٢٤ مايو ١٩٥٩، وانظر،

_ نفسه: مذكرة الإدارة القنصلية إلى لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية، ٣ يناير ١٩٥٩،

_ نفسه: مذكرة الإدارة القنصلية، للعرض على وكيل وزارة الخارجية المساعد، ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨،

_ نفسه، لجنة الشئون البريطانية والفرنسية والأسترالية، إلى سفارة الهند بالقاهرة، ٢٨ يوليو ١٩٥٩.

([181]) DCER, Vol.26, 1959, D.380, Loc. Cit.

([182]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Savingram from D.E.A., Canberra to ALL POSTS, Oct.22, 1959, "Relations with U.A.R.".

([183]) Ibid; Cablegram from A.H.C., London, to D.E.A., Oct.28, 1959, "Relations with U.A.R.",

_ Ibid; Cablegram from D.E.A.to A.H.C., Ottawa.396, A.H.C., Oct.29, 1959, Relations with U.A.R.",

_ Ibid; Cablegram from D.E.A., to A.H.C., Ottawa.420, A.H.C., London.3169, Australian Embassy, Rome.371, Nov.9, 1959, "Our: 400 to Ottawa, 3073 to London, 351 to Rome".

([184]) Ibid; Cablegram from Australian Embassy, Washington, to D.E.A., Canberra, Oct.16, 1959, "Australia- U.A.R. relations".

([185]) Ibid; Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., Ottawa,377, Oct.17, 1959, "Australia - U.A.R. relations".

([186]) Ibid; D.E.A., Canberra, for the Press, Released only in Canberra, Oct.19, 1959, "Australian – U.A.R. relations",

_ ***Canberra Times***; Oct.22, 1959, P.1.

([١٨٧]) **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٧٠، م٣٢٢، كود (0078-037208)، مذكرة إدارة المراسم بوزارة الخارجية إلى التفتيش الفني والإداري، ٢٨ ديسمبر ١٩٥٩.

([188]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., Ottawa.384, Oct.20, 1959, "confidential Immediate".

([189]) Ibid; Cablegram from A.H.C., Ottawa to D.E.A., Oct.22, 1959, "431".

([190]) Ibid; Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., Ottawa.381, Oct.19, 1959, "Resumption of Relations with U.A.R.".

([١٩١]) جارفيلد بارويك: في عام ١٩٥٨ بناء على ترشيح من منزيس، دخل البرلمان الفيدرالي، وسرعان ما أصبح المدعي العام، وفي عام ١٩٦١ تم تعيينه وزيراً للشؤون الخارجية، واستمر لمدة عامين يجمع بين المنصبين، ترك السياسة في عام ١٩٦٤ ليصبح رئيس القضاة، وتوفي في يوليو ١٩٩٧، انظر،

_ ***The Times***; Jul.22, 1997, P.23.

([١٩٢]) هوارد تشارلز جرين؛ ولد في نوفمبر ١٨٩٥، درس القانون في جامعة تورنتو، بعد وفاة وزير الشئون الخارجية الكندي سيدني سميث اختير بدلا منه، في مارس ١٩٥٩، انظر،

_ ***New York Times***; Nov 2, 1960, P.4.

([193]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from D.E.A., to A.H.C., Ottawa, Oct.27, 1959, "392.Secret ",

_ Ibid; Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Nov.9, 1959, "464 Secret, from Cawthorn".

([194]) Ibid; Cablegram, from Australian Mission to United Nations, New York, to D.E.A., Dec.5, 1959,"UN.1393, Relations with U.A.R.".

([195]) Ibid; Cablegram from D.E.A., Canberra, to A.H.C., London, Jan.16, 1959, " U.A.R",

_ Ibid, to D.E.A., Canberra, Jan.17, 1959, "U.A.R. Your 135",

_ يرجح الباحث خطأ التاريخ في كلا الوثيقتين، حيث أن تسلسل الأحداث يؤكد أن الموافقة المصرية جاءت في نهاية عام ١٩٥٩ بعد الاتفاق على عودة العلاقات، وليس في يناير ١٩٥٩ كما هو في الوثيقتين الأستراليتين.

([١٩٦]) فيكس؛ عمل في البعثات الأسترالية في كراتشي ولندن والقاهرة وباريس، ثم مفوضا ساميًا لأستراليا في ماليزيا ثم الهند، للمزيد انظر،

_ ***Canberra Times***; Jan.28, 1969, P.7& Aug.16, 1978, P. 2& Jul.30, 1987, p.2.

([197]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from D.E.A., to A.H.C., London, Jan.19, 1960, "172.Restricted.Your 4823",

_ Ibid; Cablegram from D.E.A., to A.H.C., London, Dec.17, 1959, "For Shann",

_ Ibid; Cablegram from A.H.C., London, to D.E.A., Dec.23, 1959, "Prime Minister's from acting official secretary",

_ Ibid; Cablegram from A.H.C., London, to D.E.A., Jan.5, 1960, "Re-Establishment of Legation Cairo".

([١٩٨]) **د.و.ق، و.خ.م، أ.س.ج:** فيلم رقم ١٦٩، م٣٢١، كود (0078-037207)، وزارة الداخلية، مصلحة الإدارة العامة، قسم السكرتارية، ١/ ٢٦/ ٢٩، بخصوص نقل النصب التذكاري لضحايا الحرب من الأستراليين والنيوزيلنديين، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩، انظر،

_ نفسه، فيلم رقم ١٧٠، م٣٢٢، كود (0078-037209)، مذكرة وزارة الشئون البلدية والقروية، مكتب الوزير، شئون البلديات الكبرى والمشروعات والمرافق العامة، إلى المدير العام بمدينة بورسعيد، ٢٦ ديسمبر ١٩٥٩.

([199]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from D.E.A., to A.H.C., London, Jan.7, 1960, "Cairo Legation",

_ Ibid; Cablegram from A.H.C., London, to D.E.A., Jan.14, 1960, "Australia Day Reception Cairo",

_ Ibid; Cablegram from Australian Legation, Cairo, to D.E.A., Jan.27, 1960,"Australian Interests",

_ Ibid; Cablegram from A.H.C., Ottawa, to D.E.A., Feb.8, 1960, "Australian Legation in U.A.R.".

([200]) NAA: A1838, 1500/2/15/6 ID 568503; Cablegram from A.H.C. Ottawa, to D.E.A., Jan.28, 1960, "57. confidential, Australian - U.A.R. Relations".

([201]) NAA: A1209, 1959/320; ID 3042388, Cablegram from Australian Legation, Cairo, D.E.A., Jun.30, 1960, "92 Unclassified".

([٢٠٢]) جون ديفينباكر: ولد عام ١٨٩٥، في عام ١٩٤٠، تم انتخابه عضوا في مجلس العموم الكندي، وفي عام ١٩٥٦ أصبح زعيما للمعارضة، وفي يونيو ١٩٥٧ قاد حزب المحافظين التقدمي إلى الفوز في الانتخابات، وشكل الحكومة وأعيد انتخابه في ١٩٦٢، إلى أن سقطت حكومته في ١٩٦٣، وتوفي في ١٩٧٩، انظر،

_ Barry M. Gough: Historical Dictionary of Canada, Second Edition, The Scarecrow Press, Inc., Toronto, 2011, P.149.

([203]) NAA: A1838, 1500/2/15/5 ID 3352931; Letter from Prime Minister "Robert G Menzies", Canberra, to Prime Minister, Canada, Jan.20, 1960.

([204]) ***The Times***; Feb.9, 1994.

قائمـــة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائــق:

- **الوثائق غير المنشورة:**

أ- وثائق وزارة الخارجية المصرية:

١- دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد: فيلم رقم ١٦٩، محفظة رقم ٣٢١، كود ارشيفي (0078-037205)، (0078-037206)، (0078-037207).

٢- دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد: فيلم رقم ١٧٠، محفظة رقم ٣٢٢، كود أرشيفي (0078-037208)، (0078-037209).

ب- وثائق وزارة الخارجية وشئون الكومنولث الأسترالية:

1- National Archive of Australia "NAA": A1838, 175/11/20/15, P.1, ID 424208, Australian policy in relation to the Israeli attack on Egypt, United Kingdom-French intervention and related developments.
2- NAA: A1838, 175/11/20/15, P.2, ID 424209, Australian policy in relation to the Israeli attack on Egypt, United Kingdom-French intervention and related developments.
3- NAA: A1209, 1959/320, ID 3042388, Australia - Egypt - Resumption of diplomatic relations.
4- NAA: A6364, OT1956/01, ID 12834884, Inward Cables Ottawa Post 1956.
5- NAA: M1129, PLIMSOLL/J, ID 3241858, Plimsoll, Sir James [Australian Diplomat], 1955 - 1976.
6- NAA: A1838, 1500/2/15/5, ID 3352931, Australian diplomatic representatives abroad - Egypt - Rupture of diplomatic relations and evacuation of staff, 1956 – 1960.
7- NAA: A1838, 163/10/6, Part.2, ID 273392, Egypt - Australian Representation, 1950 – 1957.
8- NAA: A1838, 163/10/1 PART 1, Egypt - Relations with Australia - Political general, 1948 – 1958.
9- NAA: A1838 163/11/51/1 Part 8 ID 586148, Egypt Relations with UK - Political, 1957 – 1959.
10- NAA: A1838, 1332/1 PART 1, 574925, Cairo - Organisation of Mission, 1946 – 1963.
11- NAA: A4940, C2318 ID 739570, Egypt - Australian diplomatic relations, 1959– 1961.
12- NAA: A1209 1957/4784 ID 726559, Anglo-Egyptian relations. General, 1953 - 1960.
13- NAA: A1838, 1500/2/15/6 ID 568503, Australian diplomatic representatives abroad - Egypt - Resumption of diplomatic relations, 1960.

ج- وثائق وزارة الخارجية البريطانية:

1- Foreign Office "FO" 407/ 235, Further Correspondence Egypt, 1956.
2- FO 407/ 236, Further Correspondence Egypt, 1957.
3- FO 371/ 118904, Military action of UK and France at Suez: international repercussions; casualties; withdrawal of UK Embassy from Egypt, 1956.
4- FO 371/ 118910, Military action of UK and France at Suez: international repercussions; casualties; withdrawal of UK Embassy from Egypt, 1956.

5- FO 371/ 121796, Political relations between Israel and Arab states: military consequences, including action by UK and France at Suez, 1956.
6- Dominions Office "DO" 35/ 10891, Political situation in Egypt from May 1957.

الوثائق المنشورة:

أ- وثائق وزارة الخارجية والتجارة الدولية الكندية:

- Documents on Canadian External Relations "DCER", Department of Foreign Affairs and International Trade, Ottawa, 2006, Vol.26.

ب- وثائق مجلس الوزراء الكندي:

- Library and Archives Canada; Cabinet Conclusions, RG2, Privy Council Office, Series A-5-a, Volume 5775 Access Code: 12, Microfilm reel number. T-12185, Nov.7, 1956, "Protecting power for Australia in Egypt".

ج- مضابط البرلمان الأسترالي:

1- Commonwealth of Australia, Parliamentary Debates "***C.A., P.D***.", Twenty-Second Parliament, First Session, House of Representatives, Official Hansard, No.45, 1956, Nov.8, 1956.
2- ***C.A., P.D***., Twenty-Second Parliament Second Session—First Period, House of Representatives Official Hansard, No.12, 1957, Mar.19. 1957.
3- ***C.A., P.D***., Twenty-Second Parliament, Third Session—First Period, House of Representatives, Official Hansard, No.18, 1958, May.1, 1958.
4- ***C.A., P.D***., Twenty-Second Parliament, Third Session—Second Period, House of Representatives, Official Hansard, No.35, 1958, Aug.28, 1958.
5- ***C.A., P.D***., Twenty-Third Parliament, first Session—Second Period, House of Representatives, Official Hansard No.44, 1959, Oct.27, 1959.

د- وثائق الأمم المتحدة:

1- United Nation, General Assembly, Official Records, A/PV.562, Nov.1, 1956.
2- _____, A/PV.563, Nov.3, 1956.

ثانيًا: الخطب والأوراق الخاصة:

١- المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر، مجلد٩، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٤
٢- _____، مجلد١٠، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٤
٣- جمال عبدالناصر: الأوراق الخاصة، ج ٣، جمع: هدى جمال عبدالناصر: ٦٠ عامًا على ثورة ٢٣ يوليو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥

ثالثًا: المنشورات الحكومية:

أ- منشورات حكومية باللغة العربية:

١- الوقائع المصرية: ٢٦ يوليه ١٩٥٦.
٢- الوقائع المصرية، العدد ٨٩ مكرر "تابع"، ٥ نوفمبر ١٩٥٦.
٣- *الجريدة الرسمية*: العدد الأول، ١٣ مارس ١٩٥٨.

ب- منشورات حكومية باللغة الإنجليزية:

1- Current Notes on International Affairs, Department of External Affairs, Canberra, Vol.27, No.11, Nov.1956
2- House of Commons, Foreign Affairs Committee: The role and future of the Commonwealth, Fourth Report of Session 2012–13, the House of Commons, London, November 2012.

3- ISA-mfa-Political-000kwt0, For the press, D.E.A, Canberra, issued only in Canada not for publication, 8th may.1959, "repeal of proclamation 5b by United Arab Republic, Statement by the Minister for External Affairs".
4- Robert Bowker: Australia, Menzies and Suez: Australian Policymaking on the Middle East Before, During and After the Suez Crisis, Australian Government, Department of Foreign Affairs and Trade, Canberra, 2019.
5- Robert Bowker & Matthew Jordan "ed": Australia and the Suez Crisis 1950-1957, Australian Department of Foreign Affairs and Trade, UNSW, Sydney, 2021.

رابعًا: المراجع العربية:

١. حسن عيسى: أعلام الدبلوماسية المصرية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٨.
٢. عدنان البكري: العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦.
٣. محمد حسنين هيكل: حرب الثلاثين سنة، ملفات السويس، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤.
٤. محمد حسنين هيكل: قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالقة، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢.
٥. محمد عبدالوهاب سيد أحمد: العلاقات المصرية الأمريكية من التقارب إلى التباعد ١٩٥٢ - ١٩٥٨، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧.

خامسًا: المراجع المترجمة:

١- أرسكين تشيلدرز: الطريق إلى السويس، ترجمة: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢

سادسًا: المراجع الأجنبية:

1- Barry M. Gough: Historical Dictionary of Canada, Second Edition, The Scarecrow Press, Inc., Toronto, 2011.
2- James C.Docherty: Historical Dictionary of Australia, The Scarecrow Press, Inc., Toronto, 2007.
3- Norman Harper & David Sissons: Australia and the United Nations, Manhattan Publishing Co, New York, 1959.

سابعاً: المقالات والبحوث العلمية:

أ- المقالات العربية:

١. انجي محمد أحمد خلف جنيدي: الموقف الكندي من أزمة السويس ١٩٥٥- ١٩٥٦، ***حوليات آداب عين شمس***، مجلد ٤٥، ٢٠١٧.
٢. حمادة وهبة مسعد أحمد غنا: الموقف الكندي من تأميم قناة السويس (٢٦ يوليو- ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦)، ***مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة***، عدد ٦٢، يناير ٢٠١٨.
٣. عمر ذكي غباشي: الاعتداء الثلاثي ضد مصر والتعويضات عن الأضرار، ***المجلة المصرية للقانون الدولي***، مجلد ١٣، ١٩٥٧.
٤. فايزة محمد محمود خطاب: الملاحة في قناة السويس عقب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، ***مجلة البحث العلمي في الآداب***، جامعة عين شمس، عدد ١٣، ٢٠١٢.

ب- المقالات الأجنبية:

1. A.W.Martin: R.G.Menzies and the Suez crisis, ***Australian Historical Studies***, Vol.23, No.92, April 1989.
2. Charlotte Peevers: A deathless story: the ANZAC Memorial, memory and international law, ***London Review of International Law***, Vol.5, Issue 1, 2017.
3. Greg Donaghy: The politics of accommodation: Canada, the Middle East, and the Suez Crisis, 1950–1956, ***International Journal***, Vol.71, No.2, June 2016.

4. Janice Cavell: Suez and After: Canada and British Policy in the Middle East, 1956–1960, ***Journal of the Canadian Historical Association***, Vol.18, Number, 2007.
5. Jitendra Mohan: Parliamentary Opinions on the Suez Crisis in Australia and New Zealand, ***International Studies***, Vol.2, Issue 1, 1960.
6. Katz, Sidney: What kind of a man was Herbert Norman?, ***Maclean's***, Vol.70, Issue.22, Sep 28, 1957.
7. Robert Bowker: Playing second fiddle in a dysfunctional orchestra: Australia, Britain and the Suez Canal 1950–56, ***Global Change, Peace & Security***, Vol.25, No.3, 2013.
8. Rovere, Richard H: The Norman Case, ***The Spectator***, Vol.198, Issue.6720, Apr.12, 1957.
9. Owen Harries: Menzies and the Suez crisis, ***Australian Journal of Political Science***, Vol.3, Issue 2, 1968.

ثامنًا: الرسائل العلمية:

أ- الرسائل العربية:

- رقية عبدالكريم فرج الله علي: العلاقات السياسية المصرية البريطانية ١٩٥٦- ١٩٦٥، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي، ٢٠١١

ب- الرسائل الأجنبية:

1. Cruttwell-Vaughn, Adrian: the Canadian role in the Suez crisis of 1956, Master Degree, Carleton University, M.A., 1963
2. James Francis Horan: patterns of Canadian foreign policy: a study in the shaping of Canada's external relations from confederation to Suez, PhD, University of Connecticut, 1972

تاسعًا: الأرشيفات الصحفية:

أ. الأرشيفات الصحفية العربية:

- الأهرام "ج.ع.م"

ب. الأرشيفات الصحفية الأجنبية:

1. ***Argus***; "Australia"
2. ***Canberra Times*** "Australia "
3. ***Central Queensland Herald*** "Australia"
4. ***New York Times*** "USA"
5. ***Sydney Morning Herald***; "Australia"
6. ***The Globe and Mail*** "Canada"
7. ***The Manchester Guardian*** "UK"
8. ***The Observer*** "UK"
9. ***The Ottawa Journal*** "Canada"
10. ***The Press*** "New Zealand"
11. ***The Times*** "UK"
12. ***The Times of India*** "India"